جائحة كورونا ومدى مسؤولية الصين الدولية عنها: قراءة قانونية من منظور القانون الدولي

أ. د. مخلد إرخيص سالم الطراونة
كلية الحقوق - جامعة مؤتة
المملكة الأردنية الهاشمية

ملخص:

يتناول هذا البحث موضوع جائحة كورونا من منظور القانون الدولي، والإشكاليات القانونية المرتبطة بهذا الفيروس، حيث طرحنا وبكل موضوعية جملة من التساؤلات المثارة حول هذه الجائحة التي زلزلت أركان المجتمع الدولي، لا سيما تلك المتعلقة بدور منظمة الصحة العالمية، ومدى فاعلية نظامها القانوني، والآليات المحددة في لوائحها في مواجهة الأمراض والأوبئة. كما ناقش البحث حدود مسؤولية الصين عن تفشي هذا الوباء من زاوية القانون الدولي، والخيارات أو السيناريوهات التي يمكن اللجوء إليها لتقرير هذه المسؤولية، والتحديات والعقبات القائمة بهذا الخصوص.

لقد أدى انتشار، ما بات يعرف بفيروس كورونا المستجد/كوفيد-١٩، في أنحاء العالم إلى ضربة قوية ومؤثرة للغاية. فقد كان لحدة انتشار هذا الوباء الذي ظهرت بدايته الأولى في الصين، في أواخر شهر ديسمبر من العام المنصرم، واشتدت ذروته في شهر فبراير ومارس من العام الحالي، ثم استمرت بعد ذلك، تداعيات وآثار مزلزلة وهائلة من جميع النواحي الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية والحياتية لجميع الأفراد والدول. كما أن حجم تفشي الوباء، وسرعة انتقال العدوى التي طالت تقريباً حوالي ٢١٥ دولة وإقليم حول العالم، دفعت بمنظمة الصحة العالمية أن تُعلن فيروس كورونا المستجد جائحة عالمية؛ نظراً لما نتج عنه من إصابات ووفيات. فقد خلف هذا الوباء، ومازال – وفقاً للإحصائيات الصادرة عن منظمة الصحة العالمية وبعض الجهات الأخرى مثل جامعة جونز هوبكنز – أكثر من ٣٠ مليون مصاب، وقرابة ٩٠٠ ألف وفاة حول العالم، والأرقام مرشحة للزيادة في كل لحظة، فقد انتشر هذا الوباء في إيطاليا وفرنسا وألمانيا وهولندا وبريطانيا ودول أمريكا اللاتينية والهند، حيث سجلت هذه الدول أرقاماً قياسية في عدد الإصابات والوفيات، لم تشهدها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وباتت هذه الدول، بعد سيطرة الصين على الوباء بعد مدة شهرين تقريباً، هي بؤرة تفشي هذا الوباء الكبير. كما انتقلت عدوى هذا الفيروس إلى الولايات المتحدة، رغم كل الإمكانيات الهائلة التي تملكها، وانتشر فيها بصورة سريعة وغير متوقعة، ليرفع عدد المصابين فيها لأكثر من ستة ملايين إصابة، وقرابة ٢٠٠ ألف وفاة. هذا الوضع جعل الولايات المتحدة الأمريكية تمر في أزمة

هي الأخرى الأصعب والأقسى منذ الحرب العالمية الثانية وأحداث ١١سبتمبر ٢٠٠١. ورغم كل ما تبذله الدول من جهود لمواجهة الوباء، غير أنه من الصعب التنبؤ بمآلات الأمور في القريب العاجل، لا سيما أن الدراسات والتقارير الصادرة عن المنظمة تؤكد أن مسألة المعركة مع هذا الوباء للقضاء عليه ستطول نوعاً ما، وإنه ربما يتعين على الدول والشعوب التعايش معه لفترة طويلة قبل أن يتم القضاء عليه.

تناول هذا البحث في ثلاثة مباحث على التوالي العديد من المسائل المرتبطة بهذا الفيروس، ابتداءً من التعريف بفيروس كورونا كوفيد-١٩، وتوضيح أهم خصائصه وأعراضه، وبدايات انتشاره، وأبرز تداعياته، ثم ثانياً، درسنا دور منظمة الصحة العالمية في مواجهة جائحة كورونا، وبيَّنا الكيفية التي تعاملت بها مع هذه الجائحة، وأبرز الصعاب والتحديات التي واجهتها بهذا الخصوص، وانتقاد بعض الدول لها، خاصة الولايات المتحدة، لطريقة تعاملها مع هذه الجائحة، كما ناقشنا ثالثاً، مدى مسؤولية الصين الدولية من الناحية القانونية إزاء الادعاءات بتحميلها المسؤولية عن تفشي هذا الفيروس، حيث قمنا بمناقشة بعض الخيارات المتاحة والعقبات والتحديات التي تقف حجر عثرة في طريق تطبيقها من الناحية العملية.

الكلمات الدالة: فيروس كورونا المستجد، الجائحة، المسؤولية الدولية، منظمة الصحة العالمية، اللوائح الصحية الدولية، دستور منظمة الصحة العالمية، محكمة العدل الدولية.

مقدمة:

شكل انتشار فيروس كورونا المستجد، أو ما يعرف بكوفيد-١٩ضربة قوية وموجعة للعالم كله، فحتى نهاية العالم المنصرم، لم يكن أحد يتوقع في الكون بأسره، أن تعصف بالعالم هذه العاصفة القوية، التي زلزلت أركان الدول، ودمرت اقتصادها ومواردها، وكان لها تبعات وتداعيات اقتصادية واجتماعية ونفسية على الدول والشعوب. لقد كانت بداية القصة المريرة مع هذا الفيروس في الصين، وتحديداً في مدينة ووهان/ مقاطعة خوبي في منتصف شهر ديسمبر من العام الماضي (٢٠١٩)، حيث بدأت بعض المعلومات والتسريبات على مواقع التواصل الاجتماعي، تنتشر عن وجود فيروس شبيه بفيروس سارس، الذي انتشر بدايةً في الصين، وفي العالم في عام ٢٠٠٢-٢٠٠٣. وقد نشر أحد الأطباء الصينيين بعض التحذيرات من خطورة هذا الوباء، ودعا الجميع لاتخاذ الاحتياطات والتدابير اللازمة؛ لمنع انتشاره. وقد قللت السلطات الصينية آنذاك من شأن هذه المعلومات، وقامت بإلقاء القبض على بعض الأشخاص الذي كانوا يتحدثون عن هذا الفيروس، بمن فيهم الطبيب الصيني لي ويلينانغ، بحجة أنهم يقدمون معلومات غير صحيحة ودقيقة، وإن من شأن هذه المعلومات الإضرار بالأمن القومي الصيني، وباقتصاد الدولة الذي يُعد الاقتصاد الأقوى بعد الولايات المتحدة الأمريكية. ولكن في أواخر شهر يناير، بدأت الأمور تزداد سوءاً وتعقيداً مع انتشار المرض بشكل واسع في

مدينة ووهان الصينية، ثم ما لبث أن انتشر هذا الوباء بسرعة غير متوقعة انتشار النار بالهشيم ليصل إلى بعض الدول، فانتقل إلى القارة الأوروبية ليدب فيها الرعب والموت، فانتشر في إيطاليا وفرنسا وألمانيا وهولندا وبريطانيا والهند وأمريكا اللاتينية، حيث سجلت هذه الدول أرقاماً قياسية في عدد الإصابات والوفيات لم تشهدها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وباتت هذه الدول، بعد سيطرة الصين على الوباء بعد مدة شهرين تقريباً، هي بؤرة تفشي هذا الوباء الكبير. كما انتقل هذا الفيروس إلى الولايات المتحدة، رغم كل الإمكانيات الهائلة التي تملكها، وانتشر فيها كذلك، وبصورة غير متوقعة، ليرفع عدد المصابين فيها لأكثر من ستة ملايين ونصف، ويحصد أرواح أكثر من ٢٠٠ ألف مواطن أمريكي. هذا الوضع جعل الولايات المتحدة الأمريكية تمر في أزمة هي الأخرى الأصعب والأقسى منذ الحرب العالمية الثانية وأحداث ١١ سبتمبر. فقد دمر هذا الفيروس الاقتصاد الأمريكي وضربه في مقتل؛ بحيث جعل ولايات أمريكية بأكملها تعيش حالة إغلاق كامل، وبدت بعضها كمدن أشباح، ناهيك عن الخسائر الاقتصادية التي قُدرت بمليارات الدولارات، وخسارة ملايين المواطنين الأمريكيين لوظائفهم. هذا الوضع، دفع الرئيس الأمريكي والكونجرس لإقرار أكبر حزمة مساعدات في تاريخها بلغت قرابة ٢ ترليون دولار. كما امتد انتشار هذا الوباء الذي أعلنت منظمة الصحة العالمية – باعتبارها المنظمة الدولية المسؤولة عن المحافظة على الصحة العامة ومكافحة انتشار الأوبئة والأمراض – بتاريخ ١١ مارس/ ٢٠٢٠ فيروس كورونا المستجد/ كوفيد-١٩ كوباء عالمي أو جائحة عالمية إلى بقية دول العالم، فانتقل إلى منطقة الشرق الأوسط، وقارة أفريقيا وأستراليا، وأمريكا الجنوبية وغيرها. كما انتشر هذا الوباء بصورة سريعة أيضاً في منطقتنا العربية، حيث سجلت بعض الدول العربية العديد من الإصابات والوفيات، وحالات شفاء بصورة متفاوتة. ففي الأردن بلغ عدد المصابين أكثر من ٤٠٠٠ مصاب، في حين وصل العدد لأكثر من ١٢٠ ألفاً في قطر، وأكثر من ٣٠٠ ألف أيضاً في السعودية، وقرابة ٩٥ ألفاً بالكويت. أما الرقم الإجمالي لعدد المصابين على مستوى العالم فوصل لأكثر من ٣٠ مليون، وعدد الوفيات أكثر من ٩٠٠ ألف[١].

(١) لمزيد من التفصيل حول هذه الأرقام التي تتغير كل لحظة انظر: موقع منظمة الصحة العالمية https://www.who.int/csr/disease/coronavirus_infections/ar/
https://www.who.int/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019?gclid=CjwKCAjw7-P1BRA2EiwAXoPWA5in7SHF863mN6Sz1-MoCD4Rybn20aFyy1zCMteIrKA9p8vv2vrCCRoC8yEQAvD_BwE

أمام هذه الأرقام الكبيرة والخطيرة وغير المسبوقة في هذا الخصوص، دعت منظمة الصحة العالمية جميع دول العالم إلى اتخاذ التدابير والاحتياطات الوقائية كافة، والإجراءات اللازمة والضرورية الأخرى لمنع انتشار الوباء، وتفاقم الأوضاع بصورة أكبر. كما دعت إلى اتباع سياسة التباعد الاجتماعي، وأن تعمل الدول وتتعاون فيما بينها، ومع المنظمة العالمية، والوقوف صفاً واحداً لمواجهة هذه الجائحة، والحد من آثارها وتداعياتها على العالم والإنسانية جمعاء. كما دعت هذه المنظمة، إلى جانب منظمة الأمم المتحدة إلى وضع الخلافات والانقسامات جانباً في المرحلة الراهنة، والعمل بصورة مشتركة، وبروح الفريق الواحد لمواجهة هذا الوباء الذي بات يهدد البشرية بالفناء، ودعم الجهود المشتركة أيضاً التي تقوم بها المنظمة، ومساندتها في الأبحاث التي تقوم بها للوصول إلى اللقاحات المناسبة لهذا الفيروس بأسرع وقت ممكن.

بعد هذا العرض البسيط، نشير إلى أنه قد تباينت الآراء، وتعددت الاتجاهات في تحديد طبيعة هذا الفيروس، ومن أين خرج؟ وكيف ظهر؟ وهل هو مُخلّق في مختبرات علمية أو غير مُخلّق؟ وهل هو سلاح بيولوجي أنتجته الصين كما يدعي البعض أو دولة أخرى؟ وهل الادعاءات الأمريكية حول مصدر الفيروس ومنشئه إزاء الصين بهذا الخصوص صحيحة أم لا؟ وهل صحيح أن السلطات الصينية قد ضللت منظمة الصحة العالمية، والرأي العام الدولي بخصوص هذا الوباء أم لا؟ وهل الأرقام التي أعلنتها، وتعلن عنها باستمرار صحيحة، أم ليست هي الأرقام الفعلية؟ وهل صحيح أن سياسة التشدد، والقبضة الحديدية، والتعتيم الإعلامي التي طبقتها الحكومة الصينية داخلياً لمواجهة هذا الوباء هي سياسة انتهجتها لإخفاء الحقيقة حول هذا الوباء؟ والسؤال الأبرز يتمثل في مدى إمكانية مساءلة الصين من الناحية القانونية، وفقاً لقواعد المسؤولية عن هذا الوباء؟ وماذا لو ثبت فعلاً تورط الصين في نشر هذا الوباء، أو تسترها أو تقصيرها في عدم إخبار أو إخطار منظمة الصحة العالمية والدول الأخرى عن هذا الفيروس؟ كيف يمكن تأسيس المسؤولية الدولية تجاه الصين بهذا الخصوص؟ وما التحديات أو العقبات التي تحول دون ذلك؟ وماذا عن مسألة إجراء تحقيق مستقل في انتشار هذا الفيروس وتقصير السلطات الصينية في واجب الإبلاغ أو الإخطار، هل هو ممكن أو متاح؟ وما مدى عملية وواقعية هذا الإجراء؟ وفي حال عدم تحقق ذلك، ما البدائل الأخرى المتاحة. كما أن من الأمور التي أثارها ظهور هذا الفيروس وانتشاره، هو موضوع مدى نجاح منظمة الصحة العالمية، وفاعليتها في التعامل مع هذا الوباء الخطير، فرغم نجاحات هذه المنظمة في كثير من المناسبات إلا

أن البعض أخذ عليها عدم قدرتها، لا بل فشلها الذريع في التعاطي مع هذه الأزمة العالمية، فقد تأخرت مثلاً في نشر المعلومات اللازمة حول هذا الموضوع، ولم يُعلن مديرها، ولجنة الطوارئ فيها هذا الفيروس كجائحة عالمية إلا في وقت متأخر نسبياً، وتحديداً في ١١ مارس ٢٠٢٠ رغم أن بدايات انتشار المرض كانت قبل ذلك بثلاثة أشهر تقريباً، وبعد أن بلغ عدد المصابين ما يزيد عن أربعة ملايين، والوفيات أكثر من ٢٧٠ ألفاً. هذا الأمر دفع البعض – كما سيبين هذا البحث – إلى التشكيك في مصداقية هذه المنظمة، وطريقة تعاملها مع الوباء، لا بل أن بعض الدول كالولايات المتحدة اتهم علانيةً المنظمة الدولية بالتواطؤ مع السلطات الصينية بخصوص التستر على هذا الوباء، وهو ما تنفيه المنظمة بطبيعة الحال جملةً وتفصيلاً.

إن هذه التساؤلات، وغيرها الكثير يدعونا لدراسة هذا الموضوع المهم في الوقت الراهن، وسنحاول في حدود الصفحات المتاحة الإجابة عن بعضٍ من هذه التساؤلات، وبيان الموقف القانوني من موضوع مساءلة الصين عن هذا الوباء من منظور القانون الدولي. وهذا الأمر على وجه التحديد ذو أهميةٍ بالغةٍ؛ نظراً لما سيترتب عليه من تداعيات سياسية وقانونية؛ بسبب المكانة المهمة التي تحظى بها الصين كدولة عظمى ومهمة على مستوى العالم كله، فالصين دولة دائمة العضوية في مجلس الأمن، وتتمتع بنفوذ سياسي واقتصادي كبيرين، وليس من السهولة بمكان – كما هو معلوم – محاسبتها وملاحقتها قانونياً وسياسياً. فقد يكون هذا الأمر، سواء بالنسبة لها، ولكل من الولايات المتحدة وروسيا باعتبارها من الدول العظمى أمراً أقرب للخيال في ظل الواقع الدولي الذي رسمت معالمه الدول العظمى الخمس منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. ولكن رغم مرارة هذا الواقع، إلا أن هذه الدراسة ستحاول – كما قلت – التصدي بصورة موضوعية لهذه التساؤلات في محاولة متواضعة منا للإدلاء ببعض الآراء في هذا الجانب، لا سيما أن الأصوات قد بدأت تتعالى فعلاً في الوقت الحاضر مطالبة بضرورة الكشف عن حقيقة ما جرى، وإجراء تحقيق دولي عادل وشفاف بخصوص هذه الجائحة ومآلاتها، ودور الصين فيها. كما أن المشهد بشكل عام ازداد تعقيداً – في حقيقة الأمر – بعد أن بدأت بعض الجهات والأفراد، خاصة في الولايات المتحدة التي تعد من أكبر الخاسرين في هذه الأزمة بالحديث صراحةً عن التوجه الفعلي لتسجيل دعاوى ضد الحكومة الصينية؛ بسبب تسترها على الفيروس، وسماحها لآلاف الأشخاص من المقيمين على أراضيها، وبعضهم كان حاملاً للمرض بالسفر لدول أخرى دون فحصهم، أو اتخاذ أية احتياطات وقائية، وهو ما تسبب في

زيادة تفشي الوباء وانتشاره بالصورة الحالية، والتي جعلت كوكب الأرض كله من أقصاه لأقصاه متأثراً بهذا المرض وتداعياته المختلفة.

من هنا، ونظراً لأهمية هذا الموضوع فإننا سنقوم بدراسته في ثلاثة مباحث، نتناول في المبحث الأول، لمحة موجزة عن فيروس كورونا المستجد/ كوفيد-١٩ وبدايات انتشاره. وندرس في المبحث الثاني، دور منظمة الصحة العالمية في مواجهة جائحة كورونا (النجاح والصعاب والتحديات)، أما المبحث الثالث فيعالج مدى مسؤولية الصين الدولية من الناحية القانونية إزاء الادعاءات بتحميلها المسؤولية عن هذا الفيروس.

المبحث الأول
التعريف بفيروس كورونا كوفيد -١٩ وبدايات انتشاره وأبرز تداعياته

نتناول دراسة هذا الموضوع في مطلبين، نقدم في المطلب الأول لمحة عامة عن فيروس كورونا المستجد/كوفيد-١٩، وأبرز خصائصه وأعراضه، وندرس في المطلب الثاني، كيفية انتشار الوباء وتفشيه، وبداية الأزمة العالمية حوله، ليأخذ الجميع الدروس والعبر من هذه الجائحة العالمية، التي لم يشهد ربما التاريخ الحديث مثيلاً لها، من ناحية الانتشار، والتفشي، وعدد الإصابات، والوفيات. ولعل الغاية من تناول هذين الموضوعين، هي الوقوف على خطورة هذا الوباء، ومعرفة طبيعته، وسماته، وكيفية انتشاره بهذه الصورة غير المعهودة. سنتناول دراسة هذا الموضوع في مطلبين، نقدم في المطلب الأول لمحة عن فيروس كورونا المستجد/ كوفيد -١٩، وأبرز خصائصه وأعراضه، ونتناول في المطلب الثاني انتشار وباء أو جائحة كورونا، وبداية الأزمة العالمية.

المطلب الأول
لمحة عن فيروس كورونا المستجد/ كوفيد -١٩ وأبرز خصائصه وأعراضه

تُعتبر فيروسات كورونا وفقاً لمنظمة الصحة العالمية فصيلة كبيرة ومتنوعة من الفيروسات التي قد تسبب المرض للحيوان والإنسان على حد سواء. ومن المعروف، أن عدداً من هذه الفيروسات قد تسبب لدى كثير من البشر خلال السنوات الماضية في حالات عدوى تصيب في العادة الجهاز التنفسي، والتي قد تتراوح حدتها من نزلات البرد الشائعة إلى الأمراض الأشد خطورة وفتكاً مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسية والمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة (السارس)[٢]. وقد تم اكتشاف هذا الفيروس الجديد، الذي يسمى بفيروس المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة كورونا ٢ (سارز كوف ٢)، كمسبب لتفشي أحد الأمراض التي بدأت بالظهور مؤخراً في مدينة ووهان في الصين أواخر سنة ٢٠١٩. وقد سُمي المرض الناتج عنه، بمرض فيروس

(٢) https://www.mayoclinic.org/ar/diseases-conditions/coronavirus/expert-answers/novel-coronavirus/faq-20478727 , see also https://www.who.int/csr/don/12-january-2020-novel-coronavirus-china/ar/.

كورونا المستجد/ (كوفيد -١٩). ومصطلح كورونا المستجد/ أو كوفيد -١٩- هو اختصار للمصطلح باللغة الإنجليزية Coronavirus Disease 2019 (COVID-19)[٣].

ويُعد هذا المرض - الذي ذاع صيته هذه الأيام، وشكل خطراً قاتلاً للعديد من الشعوب في مختلف أصقاع المعمورة - مرضاً معدياً؛ يسببه فيروس كورونا المُكتشف مؤخراً. وتتمثل الأعراض الأكثر شيوعاً لمرض كورونا أو كوفيد-١٩ حسب منظمة الصحة العالمية في الحمى والإرهاق والسعال الجاف. وقد يعاني بعض الأشخاص المصابين من الآلام والأوجاع، أو احتقان الأنف، أو الرشح، أو ألم الحلق، أو الإسهال[٤]. وقد تكون هذا الأعراض في البداية خفيفة ثم تبدأ تدريجياً لتكون أكثر شدة. ويصاب بعض الأشخاص بالعدوى، دون أن تظهر عليهم أحياناً أي أعراض، ودون أن يشعروا بالمرض[٥]. وتشير الدراسات والإحصاءات إلى أن حوالي ٨٠٪ من الأشخاص المصابين بهذا الفيروس يتعافون منه ودون الحاجة لأية علاجات. في حين تؤكد هذه الدراسات أن حدة المرض تزداد، وتشتد لدى شخص واحد تقريباً من بين كل ٦ أشخاص يصابون بهذا الفيروس، حيث يعانون من صعوبة شديدة في التنفس. وتزداد احتمالات إصابة المسنين والأشخاص المصابين بمشكلات طبية أساسية مثل ارتفاع ضغط الدم، أو أمراض القلب، أو داء السكري، بأمراض وخيمة، وهذا ما شهدته بالفعل كثير من الدول التي تعرضت فيها مثل هذه الفئات كالدول الأوروبية والولايات المتحدة للوفاة؛ بسبب ضعف المناعة الطبيعية لها، وأحياناً نتيجة للإهمال والتقصير الطبي الذي ظهر خلال تفشي هذا الوباء، وعدم قدرة بعض الدول على توفير المعدات والأجهزة الطبية اللازمة للمصابين؛ وبخاصة أجهزة التنفس. كما وتشير بعض الدراسات إلى أن ما بين ٢ إلى ٤٪ من الأشخاص المصابين بهذا الفيروس قد تُوفوا، في حين - وكما ذكرت - يتعافى ما يقرب من ٨٠٪ من الأشخاص المصابين بهذا المرض منه، دون الحاجة لأخذ أية علاجات خاصة، وإن ما يقرب من ١٦-١٨٪ من الأشخاص المصابين، قد يكونون عرضة لأعراض أشد مثل صعوبة التنفس، تستدعي

(٣) COVID-19 "an infectious disease caused by a coronavirus (= a type of virus), that usually causes fever, tiredness, and a cough, and can also cause breathing problems. Most often the disease is not serious but it can lead to severe illness in some people." See https://dictionary.cambridge.org/dictionary/english/covid-19.

(٤) https://www.mayoclinic.org/ar/diseases-conditions/coronavirus/expert-answers/novel-coronavirus/faq-20478727.

(٥) https://www.who.int/ar/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019/advice-for-public/q-a-coronaviruses.

حصولهم على الرعاية الطبية، أو الصحية اللازمة، ومنهم من قد يتم إدخاله للعناية الحثيثة عندما تسوء حالتهم كثيراً(٦).

أما عن كيفية انتشار المرض وانتقاله، فيمكن القول وفقاً لمنظمة الصحة العالمية، أنه يمكن أن يصاب الأشخاص بهذا الفيروس عن طريق الأشخاص الآخرين المصابين بالفيروس، حيث من المحتمل أن تنتقل العدوى بهذا الفيروس من شخص إلى شخص عن طريق القُطيرات الصغيرة، أو الرذاذ الذي يتناثر من الأنف، أو الفم عندما يسعل الشخص المصاب بهذا المرض، أو يعطس(٧). وعندما تتساقط هذه القُطيرات على الأشياء والأسطح المحيطة بالشخص. يمكن حينها أن يصاب الأشخاص الآخرون بهذا المرض عند ملامستهم لهذه الأشياء، أو الأسطح ثم لمس أعينهم، أو أنوفهم، أو أفواههم. كما يمكن أن يصاب الأشخاص بمرض كورونا المستجد/كوفيد-١٩ إذا تنفسوا القُطيرات التي تخرج من الشخص المصاب بالمرض مع سعاله أو زفيره. من هنا، ترى المنظمة أن من الأهمية بمكان الابتعاد عن الشخص المريض، بمسافة لا تقل على متر واحد تجنباً للإصابة بالعدوى(٨).

ولم تُثبت التقارير والدراسات لغاية الآن مدى إمكانية انتشار هذا المرض عبر الهواء. وبلا شك، تعمل الآن العديد من الدول من خلال مراكز البحوث وشركات الأدوية فيها، وغيرها من المؤسسات ذات الصلة على البحث عن علاجات ومطاعيم لمكافحة هذا الفيروس المستجد الذي جاء - كما ذكرنا سابقاً - كالصاعقة على البشرية، حيث لم يترك هذا الفيروس بلداً أو إقليماً في العالم إلا وحط فيه مسبباً إصابات ووفيات كبيرة(٩). ونشير - وكما بينا - في المقدمة أن هذا المرض أو الفيروس المستجد لم يكن معروفاً أو معلوماً قبل منتصف شهر ديسمبر عام ٢٠١٩، فعلى الرغم من أن عائلة فيروسات الكورونا هي - كما ذكرنا - أنواع متعددة ومختلفة، وبعضها ظهر فيما مضى، وتحت مسميات مختلفة مثل السارس وأيبولا

---

(٦) Ibid.

(٧) https://www.mayoclinic.org/ar/diseases-conditions/coronavirus/expert-answers/novel-coronavirus/faq-20478727.

(٨) https://www.who.int/ar/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019/advice-for-public/q-a-coronaviruses

(٩) يبلغ عدد الدول والأقاليم التي انتشر فيها هذا الوباء ٢١٥ دولة وإقليماً على مستوى العالم انظر بهذا الخصوص: موقع منظمة الصحة العالمية https://www.who.int/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019?gclid=CjwKCAjw7-P1BRA2EiwAXoPWA5in7SHF863mN6Sz1-MoCD4Rybn20aFyy1zCMteIrKA9p8vv2vrCCRoC8yEQAvD_BwE

وغيرها، إلا أن هذا النوع الجديد لم يكن معروفاً، ولم يتوقع أحد أن تصل حدة انتشاره وتفشيه بهذه الصورة الحالية، والتي طالت كل دول العالم وأقاليمه مخلفاً وراءه ملايين الإصابات، وعشرات الآلاف من الوفيات. ونشير إلى أنه – ورغم حالة الشفاء الكبيرة بين الأشخاص المصابين والتي تجاوزت ٨٠٪ تقريباً – الأعداد المتأثرة بهذا الفيروس، سواء بالنسبة للأشخاص المصابين، أو المتوفين في حالة تزايد مستمر في كل لحظة(١٠).

ونشير ختاماً، إلى أن عدداً كبيراً من المجموعات المختصة بالمحافظة على الصحة العامة، مثل مراكز مكافحة الأمراض والوقاية منها في بعض الدول مثل الولايات المتحدة (CDC)، ومنظمة الصحة العالمية (WHO)، تقوم بجهود كبيرة ومضنية في مراقبة هذه الجائحة الخطيرة، ونشر المعلومات والتحديثات المتعلقة بها كافة على مواقعها على شبكة الإنترنت، كما أصدرت هذه المجموعات عديداً من التوصيات والتوجيهات حول الوقاية من المرض وعلاجه، كما تقوم وسائل الإعلام المختلفة المرئي والمسموع والمقروء بدور كبير وفاعل في هذه الظروف للتحذير من هذا الوباء، وتوعية الناس بمخاطره وأضراره وتداعياته السلبية المختلفة.

المطلب الثاني
انتشار وباء أو جائحة كورونا، وبداية الأزمة العالمية

تشير بعض التقارير إلى أن بداية ظهور أول حالة لفيروس كورونا كانت تقريباً في عام ١٩٣٧، حيث كانت تلك الإصابات قد بدأت بالظهور أولاً في الطيور، الأمر الذي أدى إلى نفوق المئات منها، ثم بدأت تظهر الأعراض لاحقاً على أنواع أخرى من الحيوانات مثل المواشي والأبقار، أما فيما يتعلق بأول حالة من حالات الإصابة البشرية، فقد سُجلت أول إصابة في عام ٢٠١٢م على يد طبيب مصري مقيم في المملكة العربية السعودية، ثم وصل عدد الحالات التي تم تسجيلها حتى نهاية عام ٢٠١٥ إلى ١٢٥٠ حالة، تماثلت ٦٨٥ حالة منها للشفاء، وتوفي قرابة ٥٣٥ حالة منها(١١). أما الشكل الجديد من هذا الفيروس والمعروف بكوفيد–١٩، فقد ظهر – كما

(١٠) For more details, see https://www.worldometers.info/coronavirus/.

(١١) https://mawdoo3.com/%D8%A8%D8%AF%D8%A7%D9%8A%D8%A9_%D8%B8%D9%87%D9%88%D8%B1_%D9%81%D9%8A%D8%B1%D9%88%D8%B3_%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7.

قلنا – في البدايات في مدينة ووهان/مقاطعة خوبي في منتصف شهر ديسمبر عام ٢٠١٩. وتشير التقارير إلى أن البدايات كانت من خلال أحد أسواق بيع الحيوانات في هذه المدينة، حيث تُباع هناك جميع أنواع الحيوانات الحية والنافقة في ظروف صحية سيئة ومزرية للغاية، ناهيك عن العادات الغذائية الغريبة والسيئة التي تنتشر بشكل واسع في العديد من المقاطعات والمدن الصينية، والتي كانت للأسف وعلى مر العقود الماضية سبباً في تفشي بعض الأمراض والأوبئة التي لم تكن معروفة سابقاً.

لقد بدأت العدوى من هناك، فقد تم نقل عدد من الأشخاص المصابين إلى المستشفيات، حيث كانوا يعانون من بعض الأعراض مثل السعال واحتقان الحلق والإعياء وضيق التنفس، ولكن السلطات الصينية أجبرت الأطباء الذين كانوا يعالجون مرضى الفيروس على الصمت، وعدم الحديث علناً عن هذا المرض خشية إحداث بلبلة وقلق للراي العام؛ وبالتالي التأثير على الاقتصاد والأوضاع في البلاد(١٢). وقد كان بإمكان الصين أن تقلل حصيلة الإصابات والوفيات الناجمة عن هذه الكارثة (فيروس كورونا المستجد/ أو كوفيد-١٩)، لو تصرفت هذه السلطات بسرعة، وأخطرت منظمة الصحة العالمية بالوقت المناسب، حسب ما تقرره اللوائح الصحية الدولية بهذا الخصوص، وأيضاً لو لم تجبر الأطباء على الصمت، وعدم الحديث عن هذا الموضوع. وربما هذا الاعتقاد بوجود تقصير أو تقاعس من جانب السلطات الصينية، هو ليس أمراً يروج له الآخرون، بل أن هناك عدداً كبيراً من أفراد الشعب الصيني نفسه الذين تضرروا من هذه الجائحة يلومون سلطات بلادهم حيال ذلك.

ولعل الجميع لا ينسى قصة الطبيب الصيني الشهير لي وينليانغ البالغ من العمر ٣٤ عاماً، الذي كان أول من تحدث عن هذا المرض في البداية، وبدأ يحذر منه ومن خطورة انتشاره ومضاره في مدينة ووهان الصينية مسقط رأس فيروس كورونا المستجد قبل أشهر، فقد حذر لي وينليانغ – الذي كان يعمل في مركز تفشي الفيروس في مدينة ووهان – في نهاية شهر ديسمبر/ كانون الأول زملاءه العاملين في المجال الطبي بضرورة الحذر من هذا الفيروس وأخذ الاحتياطات اللازمة تجاهه، بعد أن لاحظ في شهر ديسمبر إصابة ٧ حالات، ظنها للوهلة الأولى مصابة بفيروس "سارس"، الذي تفشى كوباء عالمي عام ٢٠٠٣. ويُعتقَد أن الحالات السبع كانت

(١٢) https://www.who.int/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019?gclid=CjwKCAjwte71BRBCEiwAU_V9h8Apiw9e4klqQxjUjimei5IF7vWln_CQpib4XMrSMsJHFafF0NycAxoCUHgQAvD_BwE

قادمة من سوق ووهان للمأكولات البحرية، وكان المصابون قيد الحجر الصحي في المستشفى التي كان يعمل بها الطبيب لي ويلينانغ. وفي الثلاثين من ديسمبر/كانون الأول، بعث ويلينانغ رسالة إلى زملائه خلال دردشة جماعية على إحدى وسائل التواصل الصينية، محذراً إياهم من تفشي الفيروس، وناصحاً لهم بارتداء ألبسة واقية لتفادي العدوى(١٣).

غير أن السلطات في الصين لم تعر لكلام هذا الطبيب أي انتباه وبال، لا بل أنها، وبدلاً عن البحث في هذا الموضوع والتقصي حول هذا الفيروس، زاره بعد أربعة أيام تقريباً من إطلاق تحذيراته، بعض الأشخاص المسؤولين من مكتب الأمن العام، حيث قاموا بتوبيخه واعتقاله، وفتح تحقيق معه بتهمة "نشر معلومات كاذبة ومضللة". ومن ثم، طالبوه بالتوقيع على مذكرة حكومية أدانته فيها بنشر معلومات كاذبة، وبالقيام بتصرفات غير قانونية، وبالإدلاء بتعليقات غير صحيحة"، ترتب عليها وفقاً لهذه السلطات "إخلال جسيم بالنظام العام"(١٤). كما قامت السلطات المحلية بمدينة ووهان على إثر ذلك باعتقال الطبيب لي ويلينانغ لعدة أيام في نهاية شهر ديسمبر من العام الماضي(١٥). لاحقاً نشر الطبيب ويلينانغ على موقع "ويبو" قصته مع الفيروس الغامض، ومعاناته من السعال في العاشر من يناير، قبل أن يصاب بالحمى، ويُنقل إلى المستشفى، حيث شُخص بالإصابة بفيروس كورونا في الثلاثين من يناير/كانون الثاني. وفي ٦ فبراير/شباط الفائت، توفي الطبيب لي وين ليانغ جرّاء إصابته بهذا الفيروس، الذي انتقل إليه بينما كان يعالج المرضى في المستشفى المركزي بمدينة ووهان الصينية، التي ظهر فيها الوباء أول مرة – كما قلنا – في منتصف ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٩(١٦).

وفي الأيام القليلة الأولى من يناير/كانون الثاني، كان المسؤولون في مدينة ووهان يصرّون على أن عدوى كورونا؛ لكي تنتقل فإنه لا بد من الاتصال بحيوانات

(١٣) https://www.bbc.com/arabic/world-51372766

(١٤) وجاء في الرسالة: "نحذرك بشكل رسمي: وإذا تماديت في عنادك، بهذا القدر من الوقاحة، وتابعت هذا المسلك غير القانوني، فسوف تمثُل أمام العدالة - هل هذا مفهوم؟" وفي ذيل الرسالة، وقّع ويلينانغ بخط يده: "نعم، مفهوم". وكان ويلينانغ أحد ثمانية أشخاص خضعوا للتحقيق من قِبل الشرطة بتهمة "نشر شائعات" -https://www.bbc.com/arabic/world 51372766

(١٥) https://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/2020/03/21

(١٦) https://www.bbc.com/arabic/world-51372766

مصابة بالفيروس، ولم تكن قد صدرت في ذلك الوقت توجيهات باتخاذ تدابير وقائية للأطباء، ولكن وبعد انتشار الوباء، وزيادة عدد الإصابات بالصين، وثبوت ما كان يتحدث عنه الطبيب وينليانغ أعلنت السلطات الصينية في العشرين من يناير/ كانون الثاني – حالة الطوارئ بعد التفشّي السريع لفيروس كورونا في مدينة ووهان(١٧). كما قدمت السلطات الصينية اعتذاراً رسمياً لعائلة الطبيب الراحل، وسحب بيان التوبيخ والاعتقال ضده. كما تم توقيع عقوبات تأديبية على ضابطي الشرطة اللذين كانا يشرفان على عملية التحقيق معه، كما أكد المجلس أن الشرطة أساءت في حقيقة الأمر التعامل مع القضية، وأنها لم تقم باتباع الإجراءات السليمة بهذا الخصوص، وأنها خالفت القانون بشكل عام باستدعائها للطبيب الشاب لي وينليانغ، واتهامه بنشر معلومات كاذبة عن الفيروس على النحو المشار إليه سابقاً. وفي سبيل تحقيق نوع من العدالة نحو قضية هذا الطبيب – الذي وصف من قبل الإعلام بأنه بطل قومي أنقذ أمة – والإقرار بالمسؤولية عن التصرفات الخاطئة تجاهه – قررت هيئة الموارد البشرية والضمان الاجتماعي بمدينة ووهان، منح عائلة الطبيب الذي وُصف بأنه "مكتشف كورونا /كوفيد– ١٩" تعويضاً مالياً قدره ٨٢٠ ألف يوان صيني (ما يعادل ١١٧ ألف دولار أمريكي)(١٨).

(١٧) Ibid.

(١٨) الصين تعتذر لعائلته.. مكتشف كورونا يرقد بسلام، تاريخ النشر: السبت ٢٦ رجب ١٤٤١هـ - ٢١ مارس ٢٠٢٠ - KSA 14:24
https://ara.tv/5b55b

المبحث الثاني
دور منظمة الصحة العالمية في مواجهة جائحة كورونا (النجاح والصعاب والتحديات)

لقد لعبت منظمة الصحة العالمية، منذ نشأتها في منتصف القرن الفائت، دوراً مهماً وأساسياً في الاهتمام بموضوع الصحة والمحافظة عليها، ومكافحة انتشار الأمراض والأوبئة على مر العقود والسنوات الماضية. وقد ظهر الدور البارز والمهم لهذه المنظمة بعد أن اجتاح العالم في أكثر من مرة بعض الأوبئة والأمراض، كمرض سارس وأنفلونزا الطيور والخنازير والإيبولا، وغير ذلك من هذه الفيروسات، والأمراض. إن خطورة تلك الفيروسات وشدتها والإصابات والوفيات التي أوقعتها، لم تكن ربما في نظر الكثيرين بفداحة الكارثة التي ألمت بالمجتمع الدولي والإنسانية جمعاء، والتي تمثلت بانتشار جائحة كورونا أواخر العام المنصرم، واشتدت جذوتها في الشهور الثلاثة الماضية، وما زالت تشتد حتى بات هذا الأمر بمثابة كابوس يؤرق العالم بأسره، فعدد الإصابات والوفيات ما زال في وتيرة متزايدة ومطردة، والدول ومنظمة الصحة العالمية ما زالت تحذر منه ومن تداعياته مستقبلاً ومن أخطاره على الإنسانية جمعاء. ورغم كل حالات الشفاء، والجهود الكبيرة من منظمة الصحة في محاربة هذا الوباء، وإعلان المنظمة له باعتباره جائحة عالمية تقتضي التعاون والتنسيق بين الدول لاتخاذ التدابير والاحتياطات الوقائية، والالتزام بسياسة الحجر الصحي والتباعد الاجتماع، ما زال البعض يشكك في دور المنظمة في التعاطي مع هذا الوباء، ويرى أنها قصرت كثيراً في التعامل معه، لا سيما في بدايات اكتشافه. إن المنظمة وفقاً لرأي البعض كان بإمكانها أن تقوم بأفضل مما قامت به، لو أنها تعاملت بجدية أكثر مع الموضوع، وسارعت في الإعلان عن حالة الطوارئ الصحية الدولية، وفقاً للوائحها، وأبلغت الدول بخطورة هذا الوباء.

ولكن وقبل الخوض في ذلك كله، وللوقوف على دور منظمة الصحة العالمية، أردنا في البداية أن نقدم أولاً لمحة عن هذه المنظمة المهمة من ناحية تشكيلها، وأهدافها، وأهم أجهزتها، وهو ما سنتناوله في مطلبين، نعرض في المطلب الأول لنشأة منظمة الصحة العالمية وأهم أهدافها وأجهزتها، ونناقش في المطلب الثاني، دور منظمة الصحة في مواجهة هذه الجائحة، وأهم الصعاب التي واجهتها والدروس المستفادة منها.

المطلب الأول
منظمة الصحة العالمية: النشأة والأهداف والأجهزة

تعتبر منظمة الصحة العالمية من المنظمات أو الوكالات المتخصصة المهمة على الصعيد الدولي، وقد أُنشئت عقب الحرب العالمية الثانية(١٩). فقد وافق مؤتمر الصحة العالمي على دستور منظمة الصحة العالمية في ٢٢ يوليو عام ١٩٤٦(٢٠)، ودخل دستورها حيز النفاذ في ٧ أبريل عام ١٩٤٨(٢١). وتحتفي منظمة الصحة العالمية بتاريخ السابع من نيسان من كلّ عام، باعتباره يوم الصحة العالمي(٢٢). لتكون مسؤولة بصورة مباشرة عن حماية الصحة العامة، ومكافحة الأوبئة وانتشار الأمراض في العالم بأسره. ولقد لعبت هذه المنظمة الدولية، خلال فترة مسيرتها التي وصلت لسبعة عقود، دوراً محورياً وأساسياً في مواجهة كثير من الأمراض والأوبئة، التي انتشرت في العالم كالملاريا والكوليرا والتيفوئيد وسارس وإيبولا، وغيرها من الفيروسات والأوبئة الأخرى. تضمّ منظمة الصحة العالمية حالياً ١٩٦ عضواً، وتصبح الدول أعضاء فيها بعد موافقتها وقبولها بدستورها، وتتّخذ المنظمة من مدينة جنيف

---

(١٩) See for more details, Armin von Bogdandy and Pedro Villarreal "International Law on Pandemic Response: A First Stocktaking in Light of the Coronavirus Crisis", file:///C:/Users/Admin/Downloads/SSRN-id3561650%20(1).pdf.

(٢٠) https://www.who.int/about/who-we-are/frequently-asked-questions لمزيد من التفصيل حول هذه المنظمة انظر: د. مخلد الطراونة، المدخل لدراسة المنظمات الدولية، دار وائل للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠١٨، ص٢٥٢-٢٥٦، انظر أيضاً: د. صلاح الدين عامر، قانون التنظيم الدولي، دار النهضة العربية، ٢٠٠١، ص٣١١-٣١٢.

(٢١) انظر: د. محمد عزيز شكري ود. ماجد الحموي، الوسيط في المنظمات الدولية، منشورات جامعة دمشق، ٢٠٠٠، ص١٧٧-١٧٨، د. مفيد شهاب، المنظمات الدولية، ط٥، ١٩٨٥، دار النهضة العربية، ص٥٦٢-٥٦٣. https://www.who.int/about/who-we-are/frequently-asked-questions)

(٢٢) لمزيد من التفصيل انظر: موقع المنظمة http://www.who.int/ar
١- المكتب الإقليمي لإفريقيا، ومقره برازافيل في الكونغو.
٢- المكتب الإقليمي للأمريكتين، ومقرّه واشنطن.
٣- المكتب الإقليمي لجنوب شرق آسيا، ومقرّه نيودلهي في الهند.
٤- المكتب الإقليمي لأوروبا، ومقرّه كوبنهاغن في الدانمارك.
٥- المكتب الإقليمي لشرق المتوسط، ومقرّه القاهرة في مصر.
٦- المكتب الإقليمي لغرب المحيط الهادي، ومقرّه مانيلا في الفلبين.

بسويسرا مقراً رئيسياً لها، إضافة إلى وجود ستة مكاتب إقليمية حول العالم، كما تضمّ المنظمة ١٥٠ مكتباً قُطرياً(٢٣).

وينصّ دستور المنظّمة على أنّ هدفها الرئيس "هو بلوغ جميع الناس أعلى مستوى ممكن من الصحة". وتهدف المنظمة إلى معالجة المسائل المتعلقة بالأمور الصحية على المستوى العالمي، وضبط برنامج البحوث الصحية، وتوفير الدعم التقني للدول الأعضاء فيها. كما تسعى إلى دعم التنمية والأمن الصحي، وتعزيز النُّظم الصحّية للبلدان الأعضاء، إضافة إلى إصدار معلومات صحيّة موثوق بها، وإرساء شراكة فاعلة مع عدّة أطراف لتنفيذ البرامج الصحية التي تعتمدها(٢٤). كما تحرص المنظمة على تشجيع البحوث والدراسات الطبيّة، وتقترح عقد الاتفاقيّات في مجال الصحة العالمية، كما يقع على عاتقها مراقبةُ تفشّي الأمراض السارية مثل الجدري والطاعون والأوبئة الخطيرة الأخرى، والعمل على مكافحتها.

مما تقدم نقول، إنّ لمنظمة الصحّة العالمية دوراً أساسياً ومحورياً في مجال الصحة، لا يمكن تجاهله أو التغاضي عنه، رغم ما قد يقال أحياناً عن وجود بعض القصور والعوار في عملها، وهيكلها، وآليات اتخاذ القرار فيها. من هذا المنطلق، نجد أن هذه المنظمة ما زالت تدافع عن الحق في الصحة العامة، الذي يُعد من أهم الحقوق الأساسية التي يتمتع بها الإنسان. كما أن هذا الحق الذي كفلته الصكوك الدولية المختلفة كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين(٢٥)، أعطى للمنظمة –

(٢٣) أعلنت عام ١٩٧٨ أن هدفها الرئيسي هو توفير الصحة للجميع، وتمكّنت سنة بعد ذلك من استئصال داء الجدري، كأحد أهم الأمراض المعدية، بعد تنسيق استمر ١٢ عاماً في جميع أنحاء العالم. أطلقت عام ١٩٨٨ المبادرة العالمية لاستئصال شلل الأطفال، وتذكر أنها نجحت في تقليص الإصابة بهذا المرض بنسبة ٩٩٪. اعتمدت عام ٢٠٠٣ اتفاقية بشأن مكافحة التبغ، وتبنت سنة ٢٠٠٤ استراتيجية عالمية للنظام الغذائي والنشاط البدني والصحي.)

(٢٤) أهم الاتفاقيات والصكوك التي أشارت للحق بالصحة مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية الثقافية (ICESCR,1966) واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW,1979) واتفاقية حقوق الطفل (CRC,1989) مصدق عليها ١٩٨٩ واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD,2006) والاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم. لمزيد من التفصيل انظر: https://www.giz.de/en/downloads/SRIP_Right%20to%20Health%20booklet.pdf

(٢٥) انظر: د. مخلد الطراونة، المدخل لدراسة المنظمات الدولية، مرجع سابق، ص٢٥٤-٢٥٥ د.أحمد أبو الوفا، الوسيط في قانون المنظمات الدولية، دار النهضة العربية، ط٥، ١٩٩٨، ط٢٠١١، ص٤٤٤-٤٤٥، لمزيد من التفصيل انظر: موقع المنظمة http://www.who.int/ar/

ومن خلال دستورها ولوائحها الصحية الدولية – مهاماً ووظائف أساسية مكنتها طوال تلك السنين السابقة من أداء الدور المنوط بها إلى حد كبير. وبلا شك، يجد المطلع والمدقق لدستور هذه المنظمة أنها تتمتع بجملة من الاختصاصات والوظائف منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي(٢٦):

١ – العمل بمثابة سلطة التوجيه والتنسيق في مجال العمل الصحي الدولي(٢٧).

٢ – الحفاظ على التعاون الفعّال مع الأمم المتحدة، والوكالات المتخصّصة، والمؤسسات الصحية الحكومية، والإدارات والجماعات المهنية، وغيرها من المنظّمات عند الاقتضاء.

٣ – مساعدة الحكومات ودعمها – بناءً على طلبها – لتعزيز الخدمات الصحية في الدول الأعضاء فيها.

٤ – تقديم المساعدة الفنية المناسبة، لا سيما في حالات الطوارئ الصحية الدولية، وأيضاً الإسعافات اللّازمة بناء على طلب أو قبول حكومات الدول الأعضاء.

٥ – تقديم أو المساعدة في تقديم – بناء على طلب من الأمم المتحدة – الخدمات الصحية والتسهيلات لمجموعات خاصة، مثل شعوب الأقاليم المشمولة بالوصاية.

٦ – إنشاء الخدمات الإدارية والفنية وصيانتها، بما في ذلك الخدمات الوبائية والإحصائية.

٧ – تحفيز وتشجيع الجهود الرامية للقضاء على الوباء، والأمراض المتوطنة وغيرها من الأمراض(٢٨).

٨ – اقتراح الاتفاقيات والاتفاقات واللّوائح والمعايير، وتقديم توصيات فيما يتعلّق بالمسائل الصحية الدولية والمنتجات الغذائية والحياتية والصيدلية وما شابهها،

---

(٢٦) د. محمد طلعت الغنيمي، الغنيمي في التنظيم الدولي، مرجع سابق، ص١٠٠٠-١٠٠٣، د. علي الشكري، المنظمات الدولية، مؤسسة دار الصادق الثقافية، ٢٠١٢، ص٣٨٢-٣٨٨.

(٢٧) بدأت المنظمة حملة في عام ١٩٩٨ تسمى "الصحة للجميع في القرن الحادي والعشرين". لمزيد من التفصيل انظر: موقع المنظمة http://www.who.int/ar/

(٢٨) تشمل الأولويات الحالية لمنظمة الصحة العالمية الأمراض المعدية، ولا سيما فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، الملاريا والسل، والتخفيف من آثار الأمراض غير المعدية، والصحة الجنسية والإنجابية، والتنمية، والشيخوخة، والتغذية والأمن الغذائي وتناول الطعام الصحي... إلخ، https://www.marefa.org/index.php/ منظمة الصحة العالمية. لمزيد من التفصيل انظر: موقع المنظمة http://www.who.int/ar/

وتقريرها ونشرها. كما تقدّم منظّمة الصحة العالمية كذلك نوعين من الخدمات[٢٩] هما: خدمات استشارية تتمثّل في نشر المعلومات وتبادلها والمساعدة في تدريب القائمين بعدة أعمال في مجال الصحة[٣٠]. وخدمات فنية تتمثل في توحيد دساتير الأدوية والقيام بمشروعات أبحاث دولية عن الأمراض والأمصال، أو اللقاحات والأدوية المختلفة.

أما فيما يتعلق بفروع منظمة الصحة العالمية، فهي تملك وفقاً لميثاقها أجهزة وفروعاً رئيسية وأخرى ثانوية تساعدها في عملها، فهناك ثلاثة أجهزة أو فروع تساعد هذه المنظمة في تحقيق أهدافها وغاياتها، وهي جمعية الصحة العالمية، والمجلس التنفيذي والأمانة العامة، وسندرس هذه الأجهزة تباعاً[٣١]:

أولاً: جمعية الصحة العالمية: يتألف هذا الفرع من ممثلين عن جميع الدول الأعضاء في المنظمة[٣٢]، وتجتمع الجمعية مرّة واحدة بالعام في جنيف بسويسرا في شهر مايو/أيار من كلّ عام. كما يُعطي دستور المنظمة لكلّ دولة من الدول الأعضاء فيها حقّ إرسال مندوبين بدلاء أو مستشارين[٣٣]. كما يجوز لها عقد اجتماعات أو دورات، خاصة عند الضرورة بناء على طلب مقدم من المجلس التنفيذي أو أغلبية الأعضاء. ويعد هذا الفرع الجهاز الأعلى والأهم في المنظمة، وهو المسؤول الأساسي عن اتخاذ القرارات المهمة في هذه المنظمة. والجمعية هي التي تقوم برسم سياسة المنظمة، وتُشرف على تنفيذ مشروعاتها[٣٤]، وتملك وضع بعض اللوائح المتعلقة ببعض الأمور مثل الاشتراطات الصحية، والحجر الصحي، وغيرها من الإجراءات التي يراد منها منع انتشار الأمراض والأوبئة في العالم[٣٥].

ثانياً: المجلس التنفيذي: يضم المجلس في عضويته ٣٤ عضواً يتم انتخابهم

---

(٢٩) د. عبد الكريم خليفة، قانون المنظمات الدولية، الدار الجامعية الجديدة، ص١٥٩، د. صلاح الدين عامر، مرجع سابق، ص٣١١-٣١٢، د. محمد طلعت الغنيمي، الغنيمي في التنظيم الدولي، مرجع سابق، ص٩٩٨-١٠٠٠.

(٣٠) د. صلاح الدين عامر، مرجع سابق، ص٣١١-٣١٢.

(٣١) لمزيد من التفصيل انظر: موقع المنظمة، http://www.who.int/ar/ لمزيد من التفصيل انظر: د. رجب عبد الحميد المنظمات الدولية بين النظرية والتطبيق، دار الكتاب الجامعي، ٢٠١٤، ص١٩١-١٩٣، د. علي الشكري، مرجع سابق، ص٣٩٣-٤٢١.

(٣٢) راجع: نص المادة ١٠ من دستور المنظمة.

(٣٣) راجع: نص المادة ١٢ من دستور المنظمة.

(٣٤) راجع: نصوص دستور المنظمة. لمزيد من التفصيل انظر: موقع المنظمة.

(٣٥) راجع: نص المادة ٢١.

من قبل جمعية الصحّة العالمية، ولمدّة ٣ سنوات فقط، وينتخب المجلس رئيساً له من بين أعضائه، يكون مسؤولاً عن إدارة شؤونه، ومتابعة قراراته، وتنسيق أعماله مع بقية الفروع الأخرى، لا سيما جمعية الصحة العالمية. يجتمع المجلس على الأقل مرتين في العام، حيث يُعقد الاجتماع الأول في شهر يناير/كانون الثاني من كلّ عام؛ لكي يعتمد القرارات التي تتمّ إحالتها إلى جمعية الصحّة العالمية، في حين يُعقد الاجتماع الثاني – وهو بالعادة يكون اجتماعاً قصيراً مقارنة بالاجتماع الأول – في شهر مايو، وبعد انتهاء الجمعية من أعمالها؛ وذلك للنظر في المزيد من المسائل الإدارية. ويُعَدُّ المجلس الإدارة التنفيذية للجمعية، ويَتَولّى المجلس تنفيذ قرارات جمعية الصحّة وسياساتها بشكل عام.

ثالثاً: الأمانة العامة: يعتبر هذا الفرع الجهاز الإداري للمنظمة، ويتشكل من مدير عام، وعدد من الموظفين والفنيين والإداريين(٣٦)، ويتمّ تعيين المدير العام من قبل الجمعية، وبناءً على ترشيحٍ من المجلس التنفيذي للمنظمة(٣٧). ويملك المدير العام عدداً من الصلاحيات والاختصاصات المهمة مثل: إعداد الميزانية لعرضها على المجلس، وتعيين الموظفين وفقاً للنّظام الخاص بالموظّفين الذي تضعه الجمعية. كما يملك المدير العام، وفي حدود ميزانية المنظمة أنْ يُنشِئ ما يحتاجه من لجان خبراء وجماعات للدراسة والبحث(٣٨)، ولا شكّ أنّ هذه الاختصاصات وغيرها تسمح بأن

---

(٣٦) يعمل في المنظمة ما يزيد على ٧٠٠٠ شخص من بلدان يتجاوز عددها ١٥٠ بلداً وذلك في ١٥٠ مكتباً قطرياً وستة مكاتب إقليمية وفي المقرّ الرئيسي في جنيف بسويسرا.. ويشمل موظفو المنظمة، علاوة على الأطباء والأخصائيين في مجال الصحة العمومية والخبراء العلميين وأخصائي الوبائيات، أناساً مدرّبين على إدارة النُظم الإدارية والمالية والإعلامية، فضلاً عن أخصائيين في ميادين الإحصاءات الصحية وعلوم الاقتصاد والإغاثة في حالات الطوارئ. https://www.who.int/ar/about/who-we-are/structure

(٣٧) ترأست المنظمة مديرة عامة تدعى مارغريت تشان منذ التاسع من نوفمبر/ تشرين الثاني - ٢٠٠٦-٢٠١٧. وكانت قبل ذلك تشغل منصب المدير العام المساعد المسؤول عن دائرة الأمراض السارية ومنصب ممثلة المدير العام لمسائل جائحة الأنفلونزا. أما حالياً فالمدير العام هو السيد الدكتور تيدروس أدهانوم غيبريسوس. https://www.who.int/dg/ar/
منظمة الصحة العالمية http://www.aljazeera.net/encyclopedia/organizations andstructures/2015/10/30

(٣٨) تصل ميزانية المنظمة لعامي ٢٠٢٠-٢٠٢١ التي أقرها وزراء الصحة في مايو الماضي إلى نحو ٤,٨٥ مليار دولار في المجمل، بزيادة تسعة في المئة عن الميزانية السابقة. توضع ميزانية المنظمة كل عامين لتغطي هذه الفترة. وتعتبر الولايات المتحدة هي أكبر مانح على الإطلاق، حيث بلغت مساهمتها بحلول نهاية ٢٠١٩ أكثر من ٨٠٠ مليون دولار في ميزانية =

يكون له ثقل واضح في تسيير دفّة الأمور في المنظمة، ممّا يساعد في تحقيق أهدافها وممارسة اختصاصاتها بشكل كامل ودقيق(٣٩). ومن الأمور المنوطة بالمدير العام، والتي تلعب دوراً مهماً في ممارسة وظائفه، مسألة إعلان حالة الطوارئ الدولية التي نص عليها دستور المنظمة ولوائح الصحة الدولية، كما جاء في المادة ١٢. وقد مارس المدير العام هذه الصلاحية غير مرة، كان آخرها إعلان حالة الطوارئ الدولية، بعد التشاور مع لجنة الطوارئ الدولية على إثر انتشار فيروس كورونا المستجد/كوفيد-١٩ في ١١ مارس من هذا العام(٤٠).

صفوة القول، أن منظمة الصحة العالمية تعد منظمة دولية تتمتع بالشخصية القانونية الدولية المستقلة التي تخولها بالتالي التمتع بالحقوق وتحمل الالتزامات، وأيضاً تحمل المسؤولية الدولية الناجمة عن أفعالها وتصرفاتها، فإذا ما أخطأت أو قامت بعمل غير مشروع ترتب عليه ضرر لشخص دولي آخر، فعليها من الناحية القانونية أن تتحمل مسؤولية هذا الأمر إعمالاً لقواعد المسؤولية الدولية التي يقررها القانون الدولي بهذا الخصوص. وقد أقرت لجنة القانون الدولي في هذا السياق عام ٢٠١١ مواد مشروع المسؤولية الدولية الخاصة بالمنظمات الدولية، وقد تضمن هذا المشروع ٦٧ مادة، عملت عليها اللجنة مدة قرابة التسع سنوات، وهذا المشروع شبيه بالمشروع الخاص بمسؤولية الدول الذي اعتمدته اللجنة في عام ٢٠٠١. ومن هذا المنطلق، نقول إنه إذا ما ثبت تقصير أو إهمال المنظمة في التعاطي مع ملف كورونا منذ بدية الأزمة بحيث أدى ذلك التقاعس أو التقصير إلى نشر الوباء، نتيجة عدم قيام المنظمة بما يلزم من إجراءات وفقاً لدستورها، خاصة موضوع الإبلاغ أو الإخطار للدول الأعضاء، فإنه يتعين عليها بلا شك تحمل

= ٢٠١٨-٢٠١٩. ومؤسسة بيل غيتس الخيرية هي ثاني أكبر مانح للمنظمة تليها بريطانيا. يأتي تمويل منظمة الصحة العالمية عبر طريقين:

– "الاشتراكات المقدرة من الدول الأعضاء وتخصص لاستمرار الوظائف الأساسية للمنظمة.

– والمساهمات الطوعية التي تقدم لبرامج محددة مثل القضاء على شلل الأطفال ومكافحة مرض نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والملاريا والأمراض المعدية الأخرى. https:// www.who.int/about/finances-accountability/budget/ar/

(٣٩) د. مخلد الطراونة، المدخل لدراسة المنظمات الدولية، مرجع سابق، ص٢٥٦.

(٤٠) See for more details, Armin von Bogdandy and Pedro Villarreal "International Law on Pandemic Response: A First Stocktaking in Light of the Coronavirus Crisis", file:///C:/Users/Admin/Downloads/SSRN-id3561650%20(1).pdf. See also Lauren Tonti, The International Health Regulations: The Past and the Present, But What Future? https://harvardilj.org/2020/04/the-international-health-regulations-the-past-and-the-present-but-what-future/.

المسؤولية الدولية عن ذلك، فكل فعل غير مشروع ترتكبه المنظمة الدولية حسب ما جاء في المادة الثالثة من المشروع تتحمل المنظمة الدولية المسؤولية الدولية عنه وفقاً للشروط المقررة، والتي منها إسناد الفعل غير المشروع للمنظمة الدولية، وأن ينتهك التصرف الصادر عن المنظمة الدولية التزاماتها الدولية، حيث تعتبر المنظمة الدولية منتهكة لالتزامها الدولي متى ما كان الفعل الصادر عنها غير مطابق لمتطلباته، بغض النظر عن مصدر أو طبيعة الالتزام سواء أكان قياماً بفعل أم امتناعاً عن فعل بهذا الصدد(٤١). وقد عالجت – كما ذكرنا – هذه المواد كافة المسائل المتصلة بموضوع المسؤولية المتعلقة بالمنظمات الدولية، حيث لاقت هذه المواد نجاحاً كبيراً على الصعيد الدولي. وسنحاول في النقطة التالية وفي المبحث الثالث من هذا البحث الغوص أكثر في موضوع مسؤولية منظمة الصحة العالمية في إطار هذا الخصوص، وكيف تعاملت هذه المنظمة مع جائحة كورونا، وهل نجحت المنظمة في التعاطي مع هذا الملف أم أخفقت؟ وما مدى مسؤوليتها القانونية عن ذلك؟

المطلب الثاني

دور المنظمة في التصدي لجائحة كورونا: (التحديات والدروس المستفادة)

لقد ظلت منظمة الصحة العالمية، على الدوام ورغم كل الجهود الكبيرة التي تبذلها في مواجهة الأمراض والتصدي للأوبئة عرضة بين الفينة والأخرى للانتقاد والجدل، فاتجاه يشيد بجهود المنظمة ودورها وقدرتها على القيام بواجباتها خير قيام، وآخر ينتقد عمل المنظمة وطريقة تعاملها مع كثير من المسائل والأمور التي تعترضها، لاسيما سياستها وتصرفاتها وقراراتها، وردة فعلها تجاه التعاطي مع انتشار بعض الأمراض والأوبئة في العالم. كما طالت تلك الانتقادات هيكلية المنظمة، ودور مديرها – خاصة الحالي – في التعامل مع تلك الأمور. وقد زادت حدة الانتقادات للمنظمة بعد انتشار فيروس كورونا المستجد/كوفيد-١٩ في الآونة الأخيرة، فرغم إشادة كثير من الدول والمنظمات المعنية بدور هذه المنظمة، وبالكيفية والطريقة التي أدارت بها هذا الملف، إلا أن هناك أيضاً من الدول والأشخاص من صب جام غضبه على هذه المنظمة وطريقة إدارتها للأزمة.

وهنا يبرز دور الولايات المتحدة التي قادت بعض الدول في انتقاد هذه المنظمة بشدة، فالرئيس ترامب أعلن صراحةً بأن المنظمة لم تقم بالدور المطلوب منها، وأنها خضعت للسلطات الصينية في مسألة عدم إعلان حالة الطوارئ الدولية، واعتبار هذا الفيروس وباءً عالمياً وفقاً للوائحها الصحية، وأنها تأخرت كذلك في اتخاذ التدابير

(٤١) https://www.asjp.cerist.dz/en/article/56446

والاحتياطات اللازمة لمواجهة هذا الوباء، كما أنها لم تقدم النصائح المطلوبة للدول، وأنها بشكل عام تسترت على الصين في هذا السياق، وضللت الرأي العام بخصوص هذا الفيروس. ويحمّل كثير من الدول والأشخاص المسؤولية عن تقصير المنظمة في اتخاذ الإجراءات والتدابير المناسبة لمواجهة هذا الوباء الخطير لمدير عام المنظمة الإثيوبي الدكتور تيدروس أدهانوم غيبريسوس، حيث يعتقدون أنه شخص غير مناسب لتولي هذا المنصب، وأنه شخصياً يتحمل جزءاً من المسؤولية عن انتشار هذا الفيروس الخطير في العالم، فقد سبق له أن رفض بتاريخ ٢٣ يناير/كانون الثاني إعلان حالة الطوارئ العالمية، وفقاً لما ينص عليه دستور المنظمة ولوائحها الصحية، الأمر الذي زاد من حالات الوفيات والإصابات على مستوى العالم، وسمح بانتشار الوباء؛ بحيث تضاعفت هذه الحالات خمس مرات خلال خمسة أيام فقط، كما أن المنظمة لم تعلن حالة الطوارئ الصحية العامة إلّا في يوم ٣٠ يناير/كانون الثاني، كما أنها لم تصف انتشار الفيروس بالجائحة إلّا يوم ١١ مارس/ آذار الماضي؛ وذلك بعد أن استشرى الوباء للأسف وانتشر بشكل واسع في معظم دول العالم(٤٢).

وقبل هذا التاريخ، وتحديداً في ١٤ يناير/كانون الثاني، أشارت المنظمة إلى أن التحقيقات الأولية تبيّن أن السلطات الصينية لم تعثر على أدلة كافية لتأكيد أن الفيروس ينتقل عبر البشر، لكن الكثير من الخبراء يعيبون على المنظمة تصديقها للمعلومات التي قدمتها الحكومة الصينية، رغم عدم شفافيتها وموثوقيتها بخصوص هذا الموضوع، لاسيما أن السلطات الصينية، قد فرضت – نوعاً ما – تعتيماً إعلامياً صارماً على المعلومات المتصلة بانتشار الوباء، والأسباب التي تقف وراءه، كما أنها منعت الأشخاص والصحافة من الكلام ونشر أية معلومات تتصل بهذا الأمر، والدليل على ذلك هو اعتقالها للدكتور لي ويلينانغ – كما ذكرنا – الذي كان من أوائل الأطباء الذين كشفوا عن هذا الفيروس، وحذر زملاءه والسلطات المحلية من خطورته(٤٣).

ويشير في هذا السياق، السيد فرانسوا غودمان، من معهد مونتين الفرنسي للسياسات، أن المنظمة قد ارتكبت في حقيقة الأمر خطأين رئيسيين أو جوهرين في تعاطيها مع أزمة فيروس كورونا المستجد/كوفيد–١٩: الأول هو عندما أخفقت بشكل ذريع في المعرفة المبكرة بأن العدوى تنتقل بين البشر، فالمنظمة وفقاً لبعض التقارير،

(٤٢) https://www.who.int/ar/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019?gclid=CjwKCAjwte71BRBCEiwAU_V9h-vQaWWDpUaVYEdo3fzA5eoqfg4-S3oljDgvkisXv2_mEmF26TQJqChoCcpsQAvD_BwE

(٤٣) https://www.who.int/csr/don/12-january-2020-novel-coronavirus-china/ar/

لم تستمع لبعض التحذيرات التي أطلقتها الحكومة التايوانية في أواخر عام ٢٠١٩ من أن عدوى فيروس كورونا المستجد يمكن أن تنتقل بين البشر(٤٤). فقد نقلت صحيفة "آسيا تايمز" أن الحكومة التايوانية أكدت أنها علمت في تلك الفترة بوجود عدوى تنفسية انتشرت بسرعة في مدينة ووهان الصينية، وأنها وبسبب ذلك حاولت التواصل مع السلطات المختصة في الصين، ومنظمة الصحة العالمية أملاً في الحصول على بعض المعلومات والتوضيحات عن هذا الأمر، لكن الجواب الوحيد الذي استلمته الحكومة التايوانية لم يزد على بريد إلكتروني، جاء فيه أن خبراء المنظمة سيحققون في الموضوع. أما الأمر الثاني فهو عدم إعلانها لفيروس كورونا كجائحة دولية إلّا بعد أن تم تسجيل قُرابة ١١٨ ألف حالة في ١١٤ دولة تقريباً، وهو ما أثر بشكل سلبي على سياسات الدول التي تتبع إرشادات منظمة الصحة العالمية بخصوص التصدي للأوبئة والأمراض. كما بيَّن السيد غودمان أن منظمة الصحة العالمية لم ترسل فريقاً إلى الصين للتحقيق إلّا في حدود ١٣ فبراير/ شباط، أي تقريباً بعد شهر ونصف من تسجيل أول إصابة مؤكدة بالفيروس، وهو أمر يعد في نظر الكثيرين متأخراً نسبياً في التصدي لهذا الفيروس، وهو ما انعكس سلباً – كما قلنا – في مجهودات الدول في التصدي لهذه الجائحة التي حصدت أرواح الكثير من البشر في كل دول العالم تقريباً(٤٥). لكن من أكثر الانتقادات التي راجت خلال الفترة السابقة بحق المنظمة ومديرها العام، هو طريقة تعامل المنظمة مع الصين، حيث وصفت بعض التقارير الصحفية هذه المنظمة بـ"منظمة الصحة الصينية"، وليست العالمية، فقد أشادت المنظمة أكثر من مرة في بياناتها الرسمية بالصين، وبما أسمته المنظمة "التزام الحكومة الصينية للشفافية من أعلى درجة، والجهود التي بذلتها للتحقيق في تفشي الفيروس"(٤٦).

---

(٤٤) See also Lauren Tonti, The International Health Regulations: The Past and the Present, But What Future? https://harvardilj.org/2020/04/the-international-health-regulations-the-past-and-the-present-but-what-future/.

(٤٥) https://www.dw.com/ar

(٤٦) في رده على الانتقادات حول مجاملة الصين، قال رئيس المنظمة في مؤتمر صحافي يوم ١٢ فبراير/شباط: "أعرف أن هناك ضغوطاً كبيرة على منظمة الصحة العالمية عندما نثمن ما تقوم به الصين، لكن ليس فقط بسبب الضغوط سنتوقف عن قول الحقيقة، فالصين لا تحتاج إلى طلب الثناء"، متابعاً: "لم تكن الصين البلد الوحيد الذي اعترفنا بعمله، فقد اعترفنا بجهود حكومات أخرى"، قبل أن يعود للتأكيد: "هذا فيروس خطير جداً، والصين قامت بالكثير من الإجراءات الجيدة التي أبطأته، وهذا يستوجب الاعتراف". https://www.dw.com/ar

كما أن هناك من يفسر هذا التراخي والتقاعس في التعامل مع ملف كورونا المستجد من جانب منظمة الصحة العالمية؛ بسبب خصوصية العلاقة التي تربط بين مدير المنظمة والصين، وإن ثمة روابط شخصية ومصالح مشتركة تربط بين الطرفين. وإن طبيعة هذه العلاقة هي التي جعلت مدير المنظمة الإثيوبي السيد تيدروس أدهانوم غيبرييسوس يقف هذا الموقف، الذي وصف من جانب الكثيرين بأنه جاء للتستر على الصين، وطريقة تعاملها مع الوباء، فقد وقفت الصين إلى جانبه وساندته بشكل قوي في الانتخابات التي قادت لتوليه هذا المنصب في شهر مايو عام ٢٠١٧[٤٧]. لا شك أن مثل هذه المعلومات وغيرها جعلت منظمة الصحة العالمية في مرمى سهام الانتقاد الشديد من جانب الكثير من الدول، الأمر الذي أضعف موقفها، وشكك في مصداقيتها في هذه الفترة الحرجة التي يمر بها العالم.

ومما زاد الطين بلةً هو موقف الولايات المتحدة، والرئيس الأمريكي من هذه المنظمة، فبسبب زيادة عدد الإصابات والوفيات فيها، والتي وصلت لعشرات الآلاف – والتي جعلت الناطق الرسمي باسم منظمة الصحة العالمية يشير في ٢٤ مارس/آذار إلى إمكانية أن تصبح الولايات المتحدة البؤرة الجديدة للفيروس– شن الرئيس الأميركي دونالد ترامب في مؤتمر صحفي في البيت الأبيض هجوماً حادّاً ولاذعاً على المنظمة[٤٨]، كما كتب عبر حسابه على تويتر، إن "منظّمة الصحة العالمية أخفقت حقاً... الغريب أنها مموّلة بشكل كبير من الولايات المتحدة، لكن تركيزها منصب على الصين"[٤٩]. كما أعلن أن الولايات المتحدة ستعلّق دفع مساهمتها المالية في منظمة الصحة العالمية، وهو ما تم بالفعل في ١٤ نيسان ٢٠٢٠. فقد اعتبر ترامب أن المنظمة أساءت إدارة أزمة فيروس كورونا بشكل كبير، وأنها لم تكن على مستوى الحدث والمسؤولية. وقال ترامب –خلال أحد مؤتمراته الصُحفية اليومية في البيت الأبيض – بشأن تطورات وباء كوفيد–١٩ في البلاد "إنني اليوم آمر بتعليق تمويل

(٤٧) تم انتخاب السيد تيدروس مديراً عاماً لمنظمة الصحة العالمية من قبل جمعية الصحة العالمية في ٢٣ مايو ٢٠١٧، ليصبح أول مدير عام من غير الأطباء. وقد تولى منصبه في ١ يوليو ٢٠١٧ مدة خمس سنوات. في أوائل عام ٢٠٢٠. https://www.who.int/dg/election/tedros/ar/

(٤٨) See for more details, Armin von Bogdandy and Pedro Villarreal "International Law on Pandemic Response: A First Stocktaking in Light of the Coronavirus Crisis", file:///C:/Users/Admin/Downloads/SSRN-id3561650%20(1).pdf.

(٤٩) https://www.dw.com/ar %A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A9/a-53056154

منظمة الصحة العالمية في الوقت الذي يتم فيه إجراء مراجعة لتقييم دور منظمة الصحة العالمية في سوء الإدارة الشديد والتعتيم على تفشي فيروس كورونا"(٥٠). وقد وجه الرئيس الأمريكي لائحة اتهام مطولة إلى المنظمة العالمية، حيث قال بهذا الخصوص إن: "العالم تلقى الكثير من المعلومات الخاطئة حول انتقال العدوى والوفيات الناجمة عن الوباء"(٥١).

وتعد الولايات المتحدة في الحقيقة المساهم الأكبر على الإطلاق في تمويل ميزانية منظمة الصحة العالمية التي تقارب الخمسة مليارات دولار. فقد دفعت الولايات في العام الماضي للمنظمة حوالي ٤٠٠ مليون دولار(٥٢)، ناهيك عن التبرعات الأخرى، التي يقدمها أثرياء أمريكيون للمنظمة مثل مؤسسة بيل جيتس وأماندا، وغيرهما من الأشخاص والمؤسسات، والتي تصنف على أنها موارد غير عادية(٥٣). ووفقاً للرئيس الأمريكي فإن تأخر الصين في الكشف عن الوباء، ونطاقه، ومدى فتكه بالبشر، كلف سائر دول العالم وقتاً ثميناً كان يمكن خلاله اتخاذ إجراءات لوأد الفيروس والقضاء عليه في مهده. وقال ترامب: "لو أن منظمة الصحة العالمية قامت بعملها بإرسال خبراء طبيين إلى الصين لتقييم الوضع على الأرض بشكل موضوعي، وفضحت عدم شفافية الصين، لكان من الممكن احتواء تفشي المرض في مهده مع عدد قليل جداً من الوفيات"(٥٤). وأضاف "كان من الممكن لهذا الأمر أن يُنقذ آلاف الأرواح، وأن يمنع وقوع الأضرار الاقتصادية العالمية. لكن بدلاً من ذلك، فإن منظمة الصحة العالمية قررت أن تثق بظاهر التطمينات الصينية، ودافعت عن تصرفات الحكومة الصينية"(٥٥). وقد قررت الولايات المتحدة في ٢٩ مايو الماضي إخطار المنظمة رسمياً بانسحابها

---

(٥٠) https://www.france24.com/ar/

(٥١) https://www.aljazeera.net/news/politics/2020/4/14

(٥٢) وقال ترامب "سنناقش الآن ما سنفعل بكل تلك الأموال التي كانت تذهب إلى منظمة الصحة العالمية". وأضاف "في ظل تفشي جائحة كوفيد-١٩، لدينا مخاوف عميقة بشأن ما إذا كان كرم أمريكا قد استخدم على أفضل نحو ممكن". https://www.france24.com/ar/ 20200415

(٥٣) تبرعت مؤسسة بيل وميليندا جيتس بمبلغ يصل إلى ١٠٠ مليون دولار للمساعدة في احتواء تفشي المرض. لمزيد من التفصيل حول موارد المنظمة الدولية انظر: د. مخلد الطراونة، المدخل لدراسة المنظمات الدولية، مرجع سابق، ص٧٥-٧٦. https://www.aljazeera.net/ news/scienceandtechnology/2020/3/29

(٥٤) https://www.aljazeera.net/news/politics/2020/4/15

(٥٥) Ibid.

منها كردة فعل على تعاطيها مع الجائحة، متهمة المنظمة بالانحياز إلى الصين، وسوء التعامل مع أزمة الفيروس، حيث ستستكمل الولايات المتحدة عملية الانسحاب بحلول ٦ يوليو ٢٠٢١[٥٦] ورغم ذلك كله ظل الرئيس الأمريكي ينتقد كلاً من الصين، والمنظمة العالمية؛ بسبب تعاملها مع انتشار الوباء، وعدم الشفافية في إعطاء المعلومات، لدرجة أن الرئيس الأمريكي بات على الدوام، وفي أغلب مؤتمراته الصحفية يردد عبارة "الفيروس الصيني" للتعبير عن فيروس كورونا أو كوفيد- ١٩، للتأكيد على أن من يقف وراء ظهوره وانتشاره هي الصين[٥٧]. كما أن الاتهامات الأمريكية على لسان الرئيس الأمريكي لم تتوقف عند وصف كورونا بالفيروس الصيني، بل تم توجيه اتهامات للحكومة الصينية بأنها أخفت كثيراً من المعلومات فيما يخص الفيروس بدايةً من تفشيه وانتشاره، ومروراً بأعداد الإصابات والضحايا، التي يظن الأمريكيون بأنها أكثر بكثير في الواقع من الأرقام التي تفصح عنها بكين في الإعلام الرسمي[٥٨].

وقد أشار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في هذا السياق إلى أنه على الصين أن تتحمل العواقب إذا ثبت أنها مسؤولة عن عمد عن وباء فيروس كورونا[٥٩]، خاصة أنه – وفقاً لتصريحاته – يقول إنه اطلع على أدلة تُرجع نشأة فيروس كورونا إلى مختبر صيني. ومعنى هذا الكلام باختصار أن الفيروس مُخلق في الصين، وتحديداً في مختبرات مدينة ووهان الصينية، رغم وجود تقارير استخباراتية أمريكية تنفي أن يكون هذا الفيروس من صنع الإنسان، أو أنه قد تم تعديله جينياً[٦٠]. وهذا الانتقاد

(٥٦) https://www.france24.com/ar/20200708- الولايات المتحدة تنسحب رسمياً من منظمة الصحة العالمية.

(٥٧) https://www.bbc.com/arabic/world-52342184

(٥٨) https://al-ain.com/article/corona-virus-leaked-from-the-wuhan-institute-america-is-investigating-and-china-denies

(٥٩) وقال ترامب في مؤتمر صحفي يومي: "إذا كان الأمر ناجماً عن خطأ، فالخطأ ليس إلا خطأ. أما إذا كانت مسؤولة عن عمد، إذن بالتأكيد يجب أن تكون هناك عواقب". https:// www.bbc.com/arabic/world-52342184

(٦٠) بدأ الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، مناقضاً لخلاصات الوكالات الاستخبارية التابعة له، عبر إشارته إلى اطلاعه على أدلة تُرجع نشأة فيروس كورونا إلى مختبر صيني. وفي وقت سابق، قال مكتب مدير المخابرات الوطنية الأمريكية إنه لا يزال يحقق في كيفية بدء تفشي الفيروس. لكن المكتب قال: إن كوفيد ١٩ "ليس من صنع الإنسان ولم يعدل وراثياً". https:// www.bbc.com/arabic/science-and-tech-52329699 ليس من صنع الإنسان ولم يعدل جينياً.

والتوصيف للأمور كان في حقيقة الأمر مستغرباً جداً من الرئيس ترامب، الذي غير موقفه فجأةً بعد أن كان يكيل المديح في البداية للصين؛ بسبب طريقة تعاملها مع تفشي الوباء، وإدارة الأزمة الخاصة بها، ونجاحها في ضبط الأمور ومنع تفشي الوباء، ظناً منه أن بلاده لن تتأثر بهذا الوباء، رغم وجود تقارير استخباراتية كانت قد أشارت إلى خطورة هذا الوباء، وإمكانية تفشيه في الولايات المتحدة، وبقية دول العالم. لكن الرئيس لم يأخذ هذه التحذيرات والتقارير محمل الجد، معتقداً أن بلاده ستكون لديها القدرة، بما تملكه من إمكانات على مواجهته، والتصدي له في حالة وصوله إليها.

لكن وقائع الأحداث وسرعة وتيرتها – وكما يقال تجري الرياح بما لا تشتهي السفن– غيرت مجرى الأمور بشكل غير متوقع في الولايات المتحدة، فقد أثبتت سرعة تفشي الوباء، وانتشاره بسرعة كبيرة في الولايات المتحدة خطأ الرئيس الأمريكي، وأركان إدارته في تقديره للأمور بالنسبة لفيروس كورونا، ومدى انتشاره، وهو ما أدى إلى حدوث عشرات اللآلاف من الإصابات والوفيات في الولايات المتحدة الأمريكية، التي انتشر فيها الوباء بصورة سريعة للغاية فاقت نظيراتها في الدول الأوروبية، التي أصبحت بعد الصين البؤرة الثانية للانتشار، فالولايات المتحدة أضحت اليوم، وحسب منظمة الصحة العالمية، البؤرة الأولى في العالم في انتشار الوباء، وبأرقام عالية جداً لم تشهدها دول أخرى، فالتقديرات الحالية لعدد المصابين تجاوزت – وفقاً لجامعة جونز هوبكنز – حاجز المليون والنصف، وعدد الوفيات زاد عن 200 ألف مواطن أمريكي، معظمهم في مدينة نيويورك التي كانت الولاية الأكثر تأثراً من بين الولايات الخمسين في الولايات المتحدة(٦١). إضافة إلى ذلك، تعاني الولايات المتحدة من خسائر اقتصادية كبيرة وغير مسبوقة في التاريخ الأمريكي من جراء انتشار هذا الفيروس، والتي قُدرت بعشرات المليارات من الدولارات، وقد تصل وفقاً لبعض الدراسات والتقارير إلى ١,٧ ترليون دولار أمريكي، وهو ما أثر بشكل سلبي جداً على الاقتصاد الأمريكي وعلى قطاع الوظائف فيها، حيث خسر الملايين من الأمريكيين وظائفهم بسبب هذه الجائحة، ويُنذر بحدوث كساد، ونكسات اقتصادية للولايات المتحدة في المدى المنظور(٦٢).

(٦١) https://hub.jhu.edu/novel-coronavirus-information/ جامعة جونز هوبكنز

(٦٢) ذهب باحثون من الجامعة الوطنية الأسترالية إلى أبعد من ذلك، وتوقعوا الخطر المحدق بالولايات المتحدة في دراسة صدرت حديثاً تطرقت إلى التكلفة المحتملة من الناحيتين البشرية والمالية. مؤلفو هذه الدراسة أوضحوا أن التكلفة المتوقعة للمال المهدَر يمكن أن تصل إلى ١,٧ تريليون دولار عام ٢٠٢٠، بسبب تفشي فيروس كورونا. https://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2020/3/13/

وتشير الدراسات إلى أن تفشي فيروس كورونا، ليس هو الأزمة الوحيدة التي ستعاني منها الولايات المتحدة، حيث إن هناك الكثير من التهديدات الرئيسية الأخرى التي تواجهها، من بينها الخسائر التي تكبدتها الأسهم الأميركية، إلى جانب الانخفاض الحاد والكبير في أسعار النفط؛ بسبب حرب النفط التي تخوضها السعودية وروسيا، والتي تأثر بها بشكل كبير المنتجون الأمريكيون(٦٣). إن هذا الوضع الخطير، دفع بالرئيس الأمريكي أن يطلب من الكونجرس حزمة مساعدات مالية، وصلت تقريباً إلى ٢ تريليون دولار؛ لتحفيز الشركات الصغيرة التي تعاني من الإغلاق الاقتصادي الناتج عن جائحة فيروس كورونا، مؤكداً أن هذا البرنامج "سيساعد في الحفاظ على توظيف الأمريكيين لتسهيل تعافي سريع وكامل في البلاد"(٦٤).

وعودة إلى قرار الرئيس الأمريكي الخاص بوقف التمويل لمنظمة الصحة العالمية، وردود الأفعال عليه، فقد لاقت هذه الخطوة الأمريكية كثيراً من الانتقادات والتحفظات، كان من أبرزها ما قاله الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس الذي اعتبر أن الوقت ليس مناسباً لوقف تمويل المنظمة الدولية، التي تتصدر الجهود العالمية لوقف انتشار الوباء. وقال غوتيريس في بيان صادر عنه اتسم على غير عادته بنبرة حادة: "هذا ليس وقت خفض تمويل عمليات منظمة الصحة العالمية، أو أي منظمة إنسانية أخرى تكافح الفيروس، قناعتي هي أنه يجب دعم منظمة الصحة العالمية؛ لأن أهميتها حاسمة في الجهود التي يبذلها العالم للانتصار في الحرب ضد كوفيد-١٩"(٦٥). وأضاف الأمين العام أن منظمة الصحة العالمية تتصدى للوباء "في الخطوط الأمامية، وتقدم الدعم للدول الأعضاء ومجتمعاتها، وخصوصاً الأكثر ضعفاً من بينها، بالإرشادات والتدريب والمعدات والخدمات الملموسة المنقذة للأرواح". وأشار الأمين العام للأمم المتحدة إلى أنه "عندما سنطوي، في نهاية المطاف، صفحة هذا الوباء، سيكون هناك وقت للعودة بشكل كامل لفهم كيف أمكن لهذا المرض أن ينشأ، وأن ينشر دماره بمثل هذه السرعة في جميع أنحاء العالم". وأضاف "الدروس

---

(٦٣) Ibid.

(٦٤) الرئيس الأمريكي دونالد ترامب يوقع على أكبر حزمة مساعدات مالية في تاريخ الولايات المتحدة على الإطلاق، بقيمة ٢ تريليون دولار، لمواجهة العواقب الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد. وأكد وزير الخزانة ستيفن منوشين أنه يجري محادثات مع القيادات الجمهورية والديمقراطية في الكونجرس للمطالبة بـ ٢٥٠ مليار دولار إضافية "لضمان حصول الشركات الصغيرة على المال الذي تحتاج إليه". لمزيد من التفاصيل انظر:
https://www.bbc.com/arabic/world-52072582

(٦٥) https://www.france24.com/ar/20200415 .

المستفادة ستكون ضرورية لإدارة تحديات مماثلة بفعالية، إذا ما ظهرت في المستقبل، لكن هذا ليس الوقت لذلك"(٦٦). وقال الأمين العام إنّه سيأتي لاحقاً الوقت الذي يمكن فيه تقييم "أداء كل الذين كانوا معنيين بالأزمة"، مشدّداً على أنّ "الحقائق نفسها يمكن تفسيرها بشكل مختلف من قبل كيانات مختلفة"(٦٧).

في سياق متصل أيضاً، تنفي الصين باستمرار مسؤوليتها تماماً عن انتشار الوباء، كما أعلنت أن الفيروس غير مخلق في مختبراتها، كما تدعي الولايات المتحدة، وإنها لم تقم بتعديله جينياً إطلاقاً. وقد أكد السيد يوان زيمينغ مدير مختبر معهد علم الفيروسات في مدينة ووهان الصينية، عدم مسؤولية المختبر عن انتشار فيروس كورونا. وقال مدير المعهد لشبكة (سي جي تي إن) التلفزيونية الرسمية، إنه من المستحيل أن يكون هذا الفيروس صادراً عن المختبر(٦٨)، وقد انتقد السيد زيمينغ وسائل الإعلام المختلفة التي تحاول خداع الناس وإعطاء معلومات خاطئة وغير دقيقة. وهذا النفي أعلنه أيضاً أكثر من مسؤول صيني رفيع المستوى رداً على الاتهامات الأمريكية التي حاولت توجيه التهم للصين في الوقوف وراء انتشار هذا الوباء الذي أودى بحياة آلاف الناس. وفي السياق ذاته، وتأكيداً للموقف الصيني بخصوص مسألة تخليق الفيروس، نفت منظمة الصحة العالمية نظرية أن فيروس كورونا مُخلق في مختبرات صينية في أكثر من مرة على لسان المتحدث باسمها، حيث أشارت المنظمة العالمية في ٢٢ نيسان أن جميع الأدلة المتوافرة تشير إلى أن فيروس كورونا المستجد نشأ في خفافيش داخل الصين أواخر العام الماضي، وأنه لم يتم تخليقه أو إنشاؤه أو التلاعب به في أي من المختبرات أو أي مكان آخر(٦٩).

خلاصة القول، إن هذا التباين في وجهات النظر، والتبادل في الاتهامات بين كل من الصين والولايات المتحدة، تقف وراءه أهداف سياسية واقتصادية تأتي في إطار الحرب التجارية والاقتصادية الشرسة بين البلدين الكبيرين، والتي انعكست بشكل كبير على عديد من الصعد والملفات المختلفة. وبعد انتشار هذا الوباء، عادت تلك الخلافات مجدداً إلى السطح، وتم استغلال منظمة الصحة العالمية – التي رغم وجود بعض التقصير في

---

(٦٦) Ibid.

(٦٧) Ibid.

(٦٨) https://www.aljazeera.net/news/politics/2020/4/19

(٦٩) https://www.who.int/ar وقالت المتحدثة باسم الصحة العالمية إن الباحثين ينظرون إلى الخصائص الجينومية المتعلقة به، ووجدوا أن تلك الخصائص لا تدعم نظرية أن يكون الفيروس قد صُنع في المختبرات بحسب ال سي إن إن.

أدائها في هذه الجائحة العالمية، خاصة كما بيَّنا في التأخير في إعلان حالة الطوارئ، وعدم السرعة في اتخاذ الإجراءات والتدابير والاحتياطات اللازمة لمنع تفشي الوباء – لتكون وقوداً لهذا الصراع الذي كان العالم في غنى عنه في هذه الفترة الحرجة والصعبة، والتي يحتاج فيها العالم كله أن يوحد جهوده لمواجهة هذا الوباء الداهم، الذي يشكل خطراً محدقاً بالبشرية والإنسانية جمعاء، فعدم التكاتف والتعاضد والتعاون والتنسيق في مثل هذه الظروف بين الدول، والتركيز على الأمور الجانبية أمر سيكون له عواقب وخيمة على البشرية بأسرها، فالوقت هو وقت العمل، والبحث عن الحلول لهذه الأزمة والكارثة، التي لم يمر على العالم مثلها منذ الحرب العالمية الثانية، فعلى الدول ومنظمة الصحة العالمية أن تركز جهودها على البحث العلمي والتجارب المخبرية، من أجل إيجاد مطاعيم، أو لقاحات وأدوية للتخفيف من حدة هذا الوباء، أو القضاء عليه.

إن هذا الأمر يستدعي – بطبيعة الحال – من الدول، بدلاً من توجيه الاتهامات لمنظمة الصحة العالمية، وبيان إخفاقها وعجزها، أن تدعم هذه المنظمة بكل ما أوتيت من قوة؛ لتمكينها من إيجاد الحلول لهذا الوباء الذي عمَّ شره ووباله على جميع دول العالم. كما أن الوقت لا شك، سيكون كافياً لاحقاً عند انتهاء الأزمة لمراجعة ما قامت به منظمة الصحة العالمية من إجراءات وتدابير، وستتم محاسبة مديرها، والمسؤولين فيها عن أي خطأ أو تقصير بهذا الخصوص. وإذا كانت هناك حاجة لمراجعة دستور المنظمة، وتعديل هيكلها، وتركيبتها، وتعديل اختصاصاتها، فهذا الأمر ممكن بالطرق القانونية، وحسب ما ينص عليه ميثاقها. فمن دون أدنى شك، إن هذه الجائحة لن تمر دون أن يكون لها آثار وتداعيات على المنظمة، وهيكليتها وطريقة عملها، وعلى آليات عملها، فالعالم كله بالتأكيد سيتغير بعد هذه الجائحة، وستكون منظمة الصحة العالمية، والأجهزة المرتبطة بها ولوائحها عرضة لهذا التغيير والتعديل، لكي يستفيد كل واحد من هذا الدرس القاسي، ويُعد الخطوات والخطط والاحتياطات اللازمة لمنع تكرار الأخطاء والسلبيات التي ظهرت أثناء التعامل مع هذه الجائحة من جانب المنظمة العالمية، والبناء على الإيجابيات والنجاحات التي تحققت لتعميمها، والاستفادة منها عند حدوث أية جائحة لا قدر الله مستقبلاً، فكل أزمة تظهر، وتواجه الناس والدول، لابد أن يكون لها بالتأكيد جوانب إيجابية، وأخرى سلبية، والوقت الآن هو وقت العمل، والتكاتف، ورص الصفوف لمواجهة هذا الخطر الداهم الذي يهدد البشرية جمعاء بالفناء، وليس الوقت للمناكفات، وتصفية الحسابات السياسية والاقتصادية وكيل التهم. وبلا شك، إن الوقت المناسب سيأتي لاحقاً لفهم حقيقة ما جرى، وبالتالي تقييم أداء والتزام كل الذين كانوا معنيين بإدارة هذه الأزمة الخطيرة، ومحاسبة كل من كان مقصراً في ذلك سواء أكانت دولة أم منظمة أم أشخاصاً، أخلاقياً وسياسياً وقانونياً.

المبحث الثالث
حدود مسؤولية الصين الدولية من الناحية القانونية
قراءة في أبرز السيناريوهات

بعد أن تطرقنا في المبحثين السابقين لبداية انتشار وباء كورونا المستجد/ كوفيد-١٩، وبيَّنا بداية قصته، وكيفية انتشاره السريع، وطريقة تعامل منظمة الصحة العالمية مع هذا الأمر، وكيفية إدارتها للأزمة، وما رافق ذلك من جدل ومناقشات. نتناول في هذا المبحث مدى مسؤولية الصين عن هذا الوباء وتفشيه من الناحية القانونية. وهل يمكن مساءلة الصين دولياً عن تفشي هذا الوباء؟ وما السيناريوهات المطروحة في هذا السياق؟ وهل هناك قضايا أو دعاوى فعلاً حُركت أو سُجلت في هذا الصدد أم لا؟ وماذا عن موقف الحكومة الأمريكية وادعاءات الرئيس الأمريكي بهذا الخصوص؟ هل يمكن أخذها على محمل الجد بخصوص موضوع المحاسبة عن تفشي الوباء أم هي مجرد اختبارات وبالونات سياسية هدفها ابتزاز الصين، ودغدغة مشاعر الناخبين الأمريكيين لإعادة انتخاب الرئيس الأمريكي في الانتخابات التي ستُجرى في نوفمبر هذا العام؟ وكيف سيتم تأسيس المسؤولية الدولية بهذا الخصوص؟ وهل المسؤولية تقع على عاتق الصين وحدها أم على منظمة الصحة العالمية كذلك؟ وما أبرز الحجج التي سيقت بهذا الخصوص؟ وكيف يمكن الاستفادة من اللوائح الصحية الدولية، وقواعد القانون الدولي ومبادئه، في إثبات أو نفي تلك المسؤولية؟ للإجابة عن هذه الأسئلة وغيرها فإننا سندرسها في المطلب التالي:

المطلب الأول
تأطير المشكلة وبيان أبعادها القانونية

لقد سبق القول إن ظهور فيروس كورونا - كوفيد-١٩، قد بدأ في سوق للحيوانات في مدينة ووهان/مقاطعة خوبي، وأن أول حالة حسب ما تشير التقارير قد ظهرت في الأول من ديسمبر عام ٢٠١٩، بل أن بعض التقارير والمصادر تشير إلى ظهور حالات سابقة على هذا التاريخ، وتحديداً في ١٧ نوفمبر/ تشرين الثاني من العام ذاته(٧٠). ولكن التقارير الطبية تؤكد أن أول حالة تم تصنيفها بفيروس كورونا المستجد كانت في ٨ من شهر ديسمبر/٢٠١٩. وعلى الرغم من ظهور هذا الفيروس،

(٧٠) Has China violated international law on the virus outbreak?https://thearab-weekly.com/has-china-violated-international-law-virus-outbreak.

وبداية انتشاره بسرعة، فإن السلطات الصينية لم تبدأ بالاعتراف والإقرار بوجود هذه المشكلة إلا في ٢١ كانون الثاني/ ٢٠٢٠ وهذا يعني أن هناك تأخيراً واضحاً في الإبلاغ عن وجود هذا الوباء، وهذا التأخير الذي قارب على الشهرين هو حسب ما يرى الكثيرون تأخير معتبر (Considerable Delay) في الإبلاغ عن هذا الفيروس للدول، ولمنظمة الصحة العالمية باعتبارها الجهة المختصة بمتابعة مثل هذه الأمور، وهذا كان له تداعياته بطبيعة الحال على التأخر في اتخاذ التدابير والاحتياطات اللازمة من جانب المنظمة والدول في مواجهة هذا الفيروس ومنع انتشاره، والذي صنفته منظمة الصحة العالمية لاحقاً في شهر مارس بالجائحة(٧١).

لا شك أن مثل هذا التأخير، وما رافقه – بطبيعة الحال – من عدم وضوح وشفافية، فيما يتعلق بالفيروس، ومدى خطورته، والمعلومات المتعلقة به، وكيفية ظهوره وانتشاره بسرعة كبيرة للغاية، وأعداد المصابين به، وعدد الوفيات، إضافة إلى التعتيم الإعلامي، ومحاسبة وملاحقة الأشخاص والأطباء الذين تكلموا عنه، وعن مدى خطورته من جانب السلطات الصينية، طرحت عديد من التساؤلات المتعلقة بمدى مسؤولية الصين من الناحية القانونية عن نشر هذا الوباء والتقصير في إبلاغ منظمة الصحة العالمية والدول حوله، لاسيما في ضوء دستور منظمة الصحة العالمية، ولوائح منظمة الصحة الدولية لعام ٢٠٠٥(٧٢). وسنحاول قبل الحديث عن مدى مسؤولية الصين، وتوضيح الأبعاد القانونية لهذه المشكلة، أن نبين النظام أو الإطار القانوني الذي تتبعه منظمة الصحة العالمية للتعامل مع المسائل المرتبطة بموضوع انتشار الأمراض والأوبئة وتفشيها، وفقاً لدستورها ولوائحها الصحية الدولية لعام ٢٠٠٥، وكيف يمكن الاستفادة من هذا الإطار القانوني في فهم المشكلة وتحديد أبعادها القانونية، وتأسيس فكرة المسؤولية القانونية على عاتق الصين.

---

(٧١) Ibid.

(٧٢) في ٦ أبريل/نيسان، نشر موقع ناشيونال ريفيو الأمريكي تقريراً بعنوان: "كيف يمكن أن نحاسب الصين؟ منظمة الصحة العالمية تحابي الصين، لكننا لسنا مضطرين لذلك"، ناقش المسألة من منظور أمريكي يعترف باستحالة مقاضاة الصين في ظل القانون الدولي، لكنه وضع سيناريو أمريكياً لجعل بكين تدفع الثمن. التقرير عدّد الطرق المتاحة قانونياً وسياسياً من خلال النظام الدولي الحالي؛ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لا يمكنه إدانة الصين، فهي تتمتع بحق الفيتو شأنها شأن روسيا وبريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة (الأعضاء الخمسة الدائمين)، وحتى لو نجحت الدول الكبرى في رفع دعوى قانونية أمام المحكمة الجنائية الدولية أو محكمة العدل الدولية وصدر بالفعل حكمٌ بإدانة الصين، فإنها ببساطة ستتجاهله. https://arabicpost.net/

لقد أدت السرعة الكبيرة في انتشار فيروس كورونا المستجد وانتقاله، وعدم اليقين المستمر فيما يتعلق بخصائصه الوبائية إلى التشكيك في مدى فعالية النظام القانوني الذي حددته اللوائح الصحية الدولية (IHR) لعام ٢٠٠٥، وبالتالي المطالبة بتعديل هذه اللوائح وبآليات عمل المنظمة الدولية، لمواجهة مثل هذه الأزمات والجوائح مستقبلاً بفاعلية أكبر، وبجاهزية أقوى، وبعيداً عن المصالح والأهواء والمحاباة لأي أحد. وعليه فإننا، سنتناول دراسة هذا الموضوع والمسائل المرتبطة به على النحو التالي:

أولاً – نظرة عامة على اللوائح الصحية الدولية (لعام ٢٠٠٥)، ومدى فاعليتها في مواجهة الأوبئة والأمراض:

تعتمد منظمة الصحة العالمية في عملها على دستورها الذي تم إقراره في عام ١٩٤٦، وأيضاً على مجموعة من اللوائح الصحية الدولية التي تم اعتمادها – كما ذكرنا – في عام ٢٠٠٥، بعد انتشار وباء سارس في عام ٢٠٠٢–٢٠٠٣. حيث وفرت هذه الأزمة العالمية زخماً سياسياً من أجل التسريع في اعتماد هذه اللوائح وإقرارها لمواجهة انتشار الأمراض والأوبئة والتعامل معها بفاعلية(٧٣). لقد كان اعتماد اللوائح الصحية الدولية من قبل جمعية الصحة العالمية، في ٢٣ أيار/ مايو ٢٠٠٥، نهاية جيدة، وموفقة، لعشر سنوات من التحديثات التقنية التي تمت من خلال اجتماعات وحلقات عمل، ومشاورات إقليمية ودون إقليمية، ودورتين عقدهما الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٤ وشباط/ فبراير وأيار/ مايو ٢٠٠٥(٧٤). وهذه اللوائح، هي عبارة عن صك أو اتفاق قانوني دولي أُعد من أجل المساعدة على حماية جميع الدول من انتشار المرض على الصعيد الدولي. وقد بدأ نفاذها في حزيران/ يونيو، وتُعد هذه اللوائح في الوقت الراهن صكاً ملزماً قانوناً بالنسبة إلى ١٩٦ دولة طرف في جميع أنحاء العالم (الدول الأعضاء في منظمة الصحة العالمية)(٧٥). وركزت هذه اللوائح تقريباً– التي يرجع أصل نشأتها تاريخياً

(٧٣) نطاق تطبيق هذه اللوائح أوسع بكثير مقارنة باللوائح الحالية (١٩٦٩)، التي ينحصر تطبيقها في الإخطار بحالات الكوليرا والطاعون والحمى الصفراء والاستجابة لمقتضياتها.

(٧٤) For more details about IHR see Talita, de Souza Dias and Antonio Coco Part II: Due Diligence and COVID-19: States' Duties to Prevent and Halt the Coronavirus Outbreak, March 25, 2020 available at https://www.ejiltalk.org/part-ii-due-diligence-and-covid-19-states-duties-to-prevent-and-halt-the-coronavirus-outbreak/

إلى القرن التاسع عشر ١٨٣٠-١٨٤٠- على وضع قواعد عامة لمواجهة انتشار وباء الكوليرا، والمخاطر الصحية العمومية الشديدة التي قد تنتشر عبر الحدود الدولية(٧٦).

ومن خلال اللوائح الصحية الدولية، اتفقت الدول الأطراف على تعزيز قدرتها على الكشف عن أحداث الصحة العمومية، وتقييمها والتبليغ عن أية أحداث أو أخطار قد تحيط بها. وتتولى منظمة الصحة العالمية – كما بيَّنا سابقاً – دور التنسيق في اللوائح الصحية الدولية، وتعمل مع شركائها على مساعدة الدول على تعزيز قدراتها في هذا المجال المهم. وتشتمل اللوائح الصحية الدولية أيضاً على التدابير المحددة، التي ينبغي اتخاذها في الموانئ والمطارات والمعابر البرية، من أجل الحد من انتشار المخاطر الصحية في الدول المجاورة، ومنع فرض القيود غير المبررة على السفر والتجارة، من أجل الحد من تعطل حركة المرور والتجارة إلى أدنى قدر ممكن(٧٧). ووفقاً لما جاء في ديباجتها، فإن هذه اللوائح تهدف إلى أن تكون "الأداة العالمية الرئيسية للحماية من انتشار الأمراض على الصعيد الدولي"(٧٨). لكن الأحداث التي تسارعت وتيرتها نتيجة لتفشي وباء كورونا المستجد، والتي فتكت بالصين، وكل دول العالم تقريباً طرحت عديداً من التساؤلات حول مدى نجاعة هذه الأداة القانونية وفاعليتها في تحقيق هذا الهدف، وكيف ستسهم في تحقيق ذلك(٧٩).

ويتمثل الغرض من اللوائح ونطاقها، حسبما ورد في المادة ٢، فيما يلي:

---

(٧٥) https://www.who.int/ihr/legal_issues/brief_introduction_to_legislative_implementation_far.pdf

(٧٦) See for more details, Armin von Bogdandy and Pedro Villarreal "International Law on Pandemic Response: A First Stocktaking in Light of the Coronavirus Crisis", file:///C:/Users/Admin/Downloads/SSRN-id3561650%20(1).pdf. See also Lauren Tonti, The International Health Regulations: The Past and the Present, But What Future? https://harvardilj.org/2020/04/the-international-health-regulations-the-past-and-the-present-but-what-future/.

(٧٧) تتولى إدارة القدرات والإنذار والاستجابة على الصعيد العالمي قيادة عمل منظمة الصحة العالمية الخاص بتنسيق تنفيذ اللوائح الصحية الدولية، على نحو يتناسب مع المخاطر المحتملة المحدقة بالصحة العمومية" https://www.who.int/ihr/about/ar/

(٧٨) لمزيد من التفصيل حول اللوائح الصحية الدولية انظر:
https://apps.who.int/iris/bitstream/handle/10665/246107/9789246580491-ara.-pdf;jsessionid=87BCE0FE8125A7FA3D676D382DDB717E?sequence=8

(٧٩) See for more details, PEDRO VILLARREAL The 2019-2020 novel coronavirus outbreak and the importance of good faith for international law, 28 January, 20200, https://voelkerrechtsblog.org/the-2019-2020-novel-coronavirus-outbreak-and-the-importance-of-good-faith-for-international-law/

"الحيلولة دون انتشار المرض على الصعيد الدولي والحماية منه، ومكافحته، ومواجهته باتخاذ تدابير في مجال الصحة العمومية، ويقتصر عليها مع تجنب التدخل غير الضروري في حركة المرور الدولي والتجارة الدولية". وتتولى كل دولة طرف وفقاً للوائح تقييم الأحداث التي تقع في أراضيها بتطبيق المبادئ التوجيهية لاتخاذ القرارات الواردة في المرفق ٢. وتُخطر كل دولة طرف منظمة الصحة العالمية باستخدام أكفأ وسيلة اتصال متاحة عن طريق مركز الاتصال الوطني المعني باللوائح الصحية الدولية، وفي غضون ٢٤ ساعة من تقييم معلومات الصحة العمومية بجميع الأحداث التي قد تشكل طارئة صحية عمومية تثير قلقاً دولياً، وفقاً للمبادئ التوجيهية لاتخاذ القرارات، وأية تدابير صحية يتم تنفيذها استجابة لتلك الأحداث(٨٠). ومن المواد المهمة التي تضمنتها اللوائح تلك المتعلقة بموضوع الإخطار الذي يتعين على الدولة التي يقع في أراضيها أي ظرف طارئ، يتعلق بالصحة، أن تبلغه للمنظمة، حيث جاء في نص المادة ٧ ما يلي:" إذا وجدت دولة طرف بينة على حدث غير متوقع أو غير عادي في أراضيها، بغض النظر عن منشئه أو مصدره، يمكن أن يشكل طارئة صحية تثير قلقاً دولياً فعليها أن تزود منظمة الصحة العالمية بكل المعلومات ذات الصلة بالصحة العمومية، وفي هذه الحالة تطبق أحكام المادة ٦ بالكامل".

كما أنه يجوز للمنظمة وفقاً للمادة ٩ أن تضع في الحسبان التقارير الواردة من مصادر غير الإخطارات أو المشاورات، وتتولى تقييم هذه التقارير وفقاً للمبادئ الوبائية الراسخة، وأن تبلغ بعد ذلك بالمعلومات الدولة الطرف التي يزعم وقوع الحدث في أراضيها. ويتعين على المنظمة، وقبل اتخاذ أي إجراء، بناء على هذه التقارير من هذا القبيل أن تتشاور مع الدولة الطرف التي يزعُم وقوع الحدث أو الطارئ الصحي في أراضيها، وأن تعمل – بطبيعة الحال – على التحقق من تلك المعلومات لدى تلك الدولة الطرف؛ وذلك وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في المادة ١٠ من هذه اللوائح.

(٨٠) انظر: نص المادة ٦/١ من اللوائح، وإذا كان للإخطار الوارد إلى المنظمة علاقة باختصاصات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بادرت منظمة الصحة العالمية إلى إخطار تلك الوكالة. كما تواصل الدولة الطرف بعد إرسال أي إخطار موافاة المنظمة في الوقت المناسب بالمعلومات الدقيقة والمفصلة المتعلقة بمجال الصحة العمومية؛ وذلك بالقدر الكافي المتاح لها قدر الإمكان، بما فيها تحديد الحالات والنتائج المختبرية ومصدر ونوع الخطر المحتمل وعدد الحالات والوفيات والظروف التي تؤثر في انتشار المرض والتدابير الصحية المتخذة، وتبلغ عند اللزوم عن الصعوبات التي تواجهها والدعم اللازم في الاستجابة لمقتضيات الطوارئ الصحية العمومية التي تثير قلقاً دولياً"، انظر: المادة ٦/٢ من اللوائح الصحية الدولية.

وتحقيقاً لهذه الغاية يتعين على المنظمة أن تتيح للدول الأطراف المعلومات الواردة إليها بهذا الخصوص، ولا يجوز لها أن تحتفظ بسرية المصدر إلا في حالات استثنائية يوجد فيها ما يبرر ذلك بالفعل، وستستخدم هذه المعلومات وفقاً للإجراءات المحددة في المادة ١١[٨١]. أما المادة ١٠ فتعطي لمنظمة الصحة العالمية الصلاحية الكاملة في أن تطلب من أية دولة طرف التحقق من التقارير الواردة من مصادر أخرى غير الإخطارات أو المشاورات، فيما يتعلق بالأحداث التي يحتمل أن تشكل طارئة صحية عمومية تثير قلقاً، ويزعم حدوثها في أراضي الدولة. وفي هذه الحالات تقوم منظمة الصحة العالمية بإبلاغ الدولة الطرف المعنية بخصوص التقارير التي تسعى إلى التحقق من صحتها[٨٢].

ومما يجدر الإشارة إليه، أنه عملاً بأحكام الفقرة السابقة والمادة ٩ تقوم كل دولة طرف، وبناءً على طلب من منظمة الصحة العالمية بعمل التحقيقات اللازمة بهذا الخصوص، وعليها أن تقدم ما يلي: أ – رداً أولياً على الطلب الذي تتقدم به منظمة الصحة العالمية أو إقراراً بتسلم ذلك الطلب؛ وذلك في غضون ٢٤ ساعة. ب – المعلومات الخاصة بالصحة العمومية المتاحة في غضون ٢٤ ساعة من حالة الأحداث المشار إليها في طلب منظمة الصحة العالمية. عندما تستلم المنظمة معلومات عن حدث ما، وإنه قد يشكل طارئاً من طوارئ الصحة العمومية التي قد تثير قلقاً دولياً فإنها تعرض التعاون مع الدولة الطرف المعنية في تقييم احتمال انتشار المرض على النطاق الدولي، واحتمال التدخل في حركة المرور الدولي، ومدى كفاية تدابير المكافحة...." [٨٣].

أما المادة ١١ فهي من المواد المهمة، وذات الصلة بأهمية دور المنظمة بالتعاون مع الدول الأطراف في تبادل المعلومات والتصدي لأية أمراض أو أوبئة يمكن أن تواجه الدول الأطراف، فقد جاء في نص المادة ١١ ما يلي: "رهناً بأحكام الفقرة ٢ من هذه المادة ترسل منظمة الصحة العالمية عند الاقتضاء إلى الدول الأعضاء كافة، وإلى المنظمات الحكومية الدولية ذات الصلة في أقرب وقت ممكن، وبأكفأ وسيلة متاحة وبسرية المعلومات المتعلقة بالصحة العمومية، والتي تلقتها بموجب المواد من ٥–١٠،

(٨١) راجع: نص المادة ١١ من اللوائح الصحية الدولية.

(٨٢) لمزيد من التفصيل حول اللوائح الصحية الدولية انظر:
https://apps.who.int/iris/bitstream/handle/10665/246107/9789246580491-ara.-pdf;jsessionid=87BCE0FE8125A7FA3D676D382DDB717E?sequence=8

(٨٣) انظر: نص المادة ١٠ من اللوائح.

وهي معلومات لابد منها لتمكين الدول الأطراف من مواجهة مخاطر محتملة محدقة بالصحة العمومية. وينبغي أن ترسل المنظمة المعلومات إلى الدول الأطراف الأخرى التي يمكن أن تساعدها في منع وقوع حوادث مماثلة". ونشير إلى أن المنظمة وفقاً للفقرة ٢ من هذه المادة ستستخدم هذه المعلومات الواردة إليها في أغراض التحقق والتقييم والمساعدة بموجب هذه اللوائح، ولا تتيح المنظمة هذه المعلومات بشكل عام للدول الأطراف الأخرى، ما لم يتفق على غير ذلك، إلا في حالة أن يتحدد أن الحدث يشكل طارئة صحية عمومية تثير قلقاً دولياً وفقاً للمادة ١٢، أو تؤكد المنظمة صحة المعلومات الدالة على انتشار العدوى، أو التلوث على النطاق الدولي وفقاً للمبادئ الوبائية المعمول بها، أو يتبين وجود أدلة على أن تدابير المكافحة المتخذة ضد انتشار المرض على النطاق الدولي، لا يحتمل أن تنجح، أو أن الدولة الطرف تفتقر إلى القدرة العملية الكافية لتنفيذ التدابير الضرورية للحيلولة دون انتشار المرض" (٨٤).

من المواد الأخرى ذات الصلة أيضاً بموضوعنا ما ورد في المادة ١٢، حيث تشير هذه المادة لمسألة إعلان حالة الطوارئ الصحية الدولية، والدور الذي يتمتع به مدير عام المنظمة، ولجنة الطوارئ الدولية بهذا الخصوص، فقد جاء في هذه المادة ما يلي: "يتولى المدير العام بالاستناد إلى المعلومات الواردة من الدولة الطرف التي يقع في أراضيها الحدث، تحديد ما إذا كان حدث ما يشكل أو لا يشكل طارئة صحية عمومية تثير قلقاً دولياً، وفقاً للمعايير والإجراءات المنصوص عليها في هذه اللوائح. وإذا رأى المدير العام بعد إجراء التقييم المناسب لتلك المعلومات أن هناك طارئاً صحياً يثير قلقاً دولياً، فإنه يجري مشاورات مع الدولة الطرف التي وقع في أراضيها بشأن هذا القرار الأولي، وإذا حدث اتفاق بين مدير المنظمة والدولة الطرف وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في المادة ٤٩ التمس الحصول على موافقة اللجنة المنشأة بموجب المادة ٤٨ والمعروفة بلجنة الطوارئ بشأن اتخاذ التوصيات المناسبة بهذا الخصوص. وإذا لم يتم التوصل لاتفاق بين مدير المنظمة والدولة الطرف حيال وجود طارئ صحي عمومي يثير قلق المجتمع الدولي في غضون ٤٨ ساعة يتخذ القرار وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في المادة ٤٩".

ولتحديد فيما إذا كان الحدث يشكل، أو لا يشكل طارئة صحية عمومية تثير قلقاً دولياً، يتعين على مدير منظمة الصحة أن يراعي مجموعة من المعايير الأساسية مثل:

(٨٤) انظر المادتين ١١ و١٢ من اللوائح الصحية الدولية.

المعلومات المقدمة من الدولة الطرف، والمبادئ التوجيهية لاتخاذ القرارات الواردة في المرفق ٢، ومشورة لجنة الطوارئ والمبادئ العلمية، وتقييم المخاطر المحتملة المحدقة بصحة الإنسان، والمخاطر المحتملة لانتشار المرض على النطاق الدولي. أما إذا رأى المدير العام، وبعد التشاور مع الدول الطرف التي وقعت فيها الطارئة الصحية العمومية التي تثير قلقاً دولياً قد انتهت في أراضيها، فإنه يتخذ قراراً وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في المادة ٤٩[٨٥]. ويصدر المدير العام إذا تم التأكد من حدوث طارئة صحية عمومية تثير قلقاً دولياً توصيات مؤقتة بهذا الخصوص وفقاً للإجراءات التي حددتها المادة ٤٩ من اللوائح. ويجوز للمدير تعديل هذه التوصيات المؤقتة أو تمديدها حسب الحاجة، بما في ذلك إمكانية تعديلها أو تمديدها بعد أن يتأكد أن هذه الطارئة الصحية العمومية التي تثير قلقاً دولياً قد انتهت. ويجوز أن تتضمن التوصيات المؤقتة اتخاذ بعض التدابير الصحية، التي يمكن للدولة الطرف التي تواجه الطارئة الصحية العمومية التي تثير قلقاً دولياً أو دول أطراف أخرى أن تنفذها، فيما يخص الأشخاص أو الأمتعة والحمولات والحاويات ووسائل النقل والبضائع والطرود البريدية؛ للحيلولة دون انتشار المرض على النطاق الدولي، ولتجنب التدخل دون داع في حركة المرور الدولي[٨٦].

من هذا المنطلق، واحتراماً لهذه اللوائح المهمة فقد اعتمدت الدول الأعضاء في منظمة الصحة العالمية، في ٢٦ أيار/ مايو ٢٠٠٦، القرار رقم (ج ص ع ٥٩-٢) الذي دعا إلى الالتزام، فوراً وطواعيةً، بأحكام هذه اللوائح الوثيقة الصلة بالمخاطر التي تطرحها أنفلونزا الطيور وجائحة الأنفلونزا البشرية المحتملة[٨٧]. كما دعا جميع الدول الأعضاء في منظمة الصحة العالمية، تحديداً، إلى تحديد مركز اتصال وطني يعنى باللوائح. كما أكد القرار على ضرورة أن تقوم منظمة الصحة العالمية بتحديد نقاط اتصال تابعة لها تُعنى باللوائح الصحية الدولية، من أجل ضمان تدفق المعلومات على نحو مطرد بينها، وبين البلدان قبل حدوث الطوارئ الصحية العمومية، بما في ذلك احتمال وقوع جائحة من جوائح الأنفلونزا البشرية، وأثناء وقوعها وبعد انتهائها.

(٨٥) انظر: نص المادة ١٢ من اللوائح.

(٨٦) انظر: نص المادة ١٥ من اللوائح.

(٨٧) تم تحديد الأحكام المتعلّقة بالترصد والإبلاغ، وتقاسم المعلومات، ونقل المواد البيولوجية، والتدابير الصحية العمومية المنطبقة على المسافرين، كأحكام ذات أهمية لضمان استجابة المجتمع الدولي بشكل قوي ومنسق لمقتضيات الوضع الراهن ومقتضيات الجائحة المحتملة على حد سواء https://www.who.int/ihr/voluntarycompliancemay06AR.pdf

ويشير القرار إلى أن الاتصالات الفعالة والشفافة تُعد من الأمور الأساسية للكشف عن حالات الأنفلونزا البشرية، والإخطار بحدوثها في مراحل مبكّرة، وتقييم المخاطر على وجه السرعة، والإسراع في تنفيذ التدابير المناسبة في مجالي الاحتواء والاستجابة في حال ظهور سلالة جائحة. كما يتعين على الدول التعاون فيما بينها من أجل تعزيز قدراتها في مجال إنتاج اللقاحات بدعم من منظمة الصحة العالمية، التي سيكون الدور المنوط بها السعي إلى الحد من نقص اللقاح المضاد للأنفلونزا، وزيادة فرص الحصول عليه بأسعار معقولة من أجل التصدي للأوبئة والجوائح العالمية على حد سواء. كما أن من الأمور التي ركز عليها القرار المسؤوليات المشتركة بين الدول الأعضاء والمنظمة، وأهمية حشد الموارد البشرية والمالية والتقنية واللوجستية اللازمة لتحسين تأهب العالم واستعداده لمواجهة جائحة بشرية محتملة، بما في ذلك العمل الدؤوب على توفير مخزون احتياطي معقول من الأدوية الأساسية(٨٨).

مما تقدم، تظهر لنا أهمية هذه اللوائح في تقدير الأحداث والحالات التي يمكن أن تشكل أو لا تشكل طارئاً دولياً، ودور منظمة الصحة العالمية في تحديد ذلك كله، فدور المنظمة ومدى نجاحها وفاعليتها ومتابعتها للأوبئة والأمراض المختلفة يعتمد إذاً على تعاون الدول الأطراف في توفير المعلومات والبيانات اللازمة عند حدوث أي خطر أو حادث قد يشكل طارئاً صحياً يثير قلقاً دولياً(٨٩). فثمة شراكة أساسية ضرورية بين المنظمة والدول الأطراف، والنجاح في مواجهة أي طارئ صحي يحتاج توافر المعلومات الموثوقة والدقيقة من جانب الدول الأطراف، وعدم التستر على أي شيء بهذا الخصوص لمعالجة الأوضاع والتعامل معها بكل جدية وصرامة، خاصة أن مثل هذه الأمور والمسائل حساسة ومهمة، ولا يمكن التهاون فيها، فعدم المصداقية أو الشفافية، لاسيما في حالات الطوارئ الصحية الدولية، سيكون له عواقب وخيمة، ليس على الدولة الطرف وحدها، بل على جميع دول العالم، وقد رأينا بأم أعيننا ما آلت إليه الأوضاع والأمور عقب تفشي وباء كورونا، والنتائج المأساوية التي خلفها على الكون بأسره؛ بسبب عدم التعاطي بشفافية مع هذا الفيروس الخطير من جانب السلطات الصينية.

بناءً على ذلك، نقول إن الضبابية والتعتيم الإعلامي والتقاعس في إخطار المنظمة

(٨٨) http://www9.who.int/ihr/voluntarycompliancemay06AR.pdf

(٨٩) See also Lauren Tonti, The International Health Regulations: The Past and the Present, But What Future? https://harvardilj.org/2020/04/the-international-health-regulations-the-past-and-the-present-but-what-future/.

بجميع المعلومات اللازمة، وعدم الجدية في التعامل مع هذا الفيروس، والتقليل من مخاطره وأضراره، قادت إلى حدوث ما يزيد عن أربعة ونصف مليون إصابة، وما يزيد عن ربع مليون وفاة حول العالم. كما طرحت هذه المسألة بعض التساؤلات التي أثرنا بعضها سابقاً حول مدى التزام الصين باحترام هذه اللوائح، وتفعيلها في هذه الأزمة، وهل هي فعلاً التزمت بواجباتها ومسؤولياتها القانونية المقررة بهذا الصدد أم لا؟ وهل فعلاً طبقت نص المادة السادسة المتعلقة بتقييم الأحداث التي وقعت على أراضيها، والمعلومات المتعلقة بفيروس كورونا بطريقة صحيحة ودقيقة أم لا؟ وهل أخطرت منظمة الصحة العالمية، وفي غضون ٢٤ ساعة من تقييم معلومات الصحة العمومية المتعلقة بجميع الأحداث، التي قد تشكل طارئة صحية عمومية تثير قلقاً دولياً، والتي وقعت في أراضيها على إثر انتشار هذا الفيروس وتفشيه أم لا؟ وماذا عن التدابير الصحية التي تم اتخاذها استجابة لتلك الأحداث، هل كانت فعلاً مناسبة وكافية أم لا؟ وماذا عن التزام الصين أيضاً بنص المادة ٧، هل زودت الصين – بعد ظهور الفيروس وبدء انتشاره – منظمة الصحة العالمية بكل المعلومات ذات الصلة بالصحة العمومية، والتي شكلت فعلياً طارئة صحية أثارت قلقاً دولياً عاماً في كل العالم أم لا؟ وماذا عن دور منظمة الصحة العالمية بهذا الخصوص؟ هل تأخر المدير العام للمنظمة في إعلان حالة الطوارئ الصحية الدولية أم لا؟ وهل ثمة تواطؤ أو تستر مع الصين بهذا الخصوص أم لا؟[٩٠].

إن هذه كلها أسئلة تحتاج إلى إجابات واضحة، حاولنا أن نتصدى لبعضها في هذا البحث، وربما قد يحتاج بعضها إلى مزيد من الوقت قبل أن تصبح الرؤية حولها واضحة وجلية، فالأمر جد خطير، واللاعبان الأساسيان المعنيان بالموضوع وهما الصين والولايات المتحدة اللذان يملكان المعلومات حول هذا الموضوع، قد لا يبوحان بكل شيء في هذه المرحلة؛ لأغراض وغايات خاصة بهما. وقد يحتاج الأمر – كما أشرنا سابقاً – إلى تحقيق دولي شفاف للوقوف على حقيقة ما جرى. وهنا أود الإشارة إلى ما أعلنه رئيس الوزراء الأسترالي من أن بلده سوف تطرح هذا الموضوع على جمعية الصحة العالمية في اجتماعها القادم في شهر مايو[٩١]. هل ستنجح أستراليا والدول التي ترغب بمثل هذا الإجراء في هذه الخطوة أم لا؟ وهل ستكون هناك عقبات وعراقيل قد تحول دون ذلك؟ إن هذه تساؤلات ليس من السهولة بمكان

(٩٠) انظر: نصوص المواد ٦ و٧ و١٢ من اللوائح الصحية الدولية لعام ٢٠٠٥.

(٩١) https://www.aljazeera.net/news/politics/2020/4/27

معرفة إجابتها في ظل تعقيدات المشهد العالمي، وتقاطع مصالح بعض الدول مع بعضها بعضاً، أو أحياناً تعارضها، ستكون الأيام والأشهر القادمة مليئة بالأحداث التي قد توفر بعض المعلومات حول كل ما يُثار ويُطرح بهذا الخصوص، وإن غداً لناظره قريب.

ثانياً – الإطار القانوني لمساءلة الصين: الخيارات القانونية المتاحة:

لقد بدأ بعض الخبراء والمختصين يطرحون في ضوء انتشار هذا الوباء – كما ذكرنا سابقاً – موضوع مسؤولية الصين من الناحية القانونية عن تفشي هذا الوباء، والأسس القانونية التي يمكن الاستناد إليها لتقرير هذه المسؤولية القانونية، خاصة أن عدة حكومات ومنظمات غير حكومية ألقت باللوم على الصين لفشلها في السيطرة على تجارة الحيوانات البرية التي يمكن أن تستضيف الفيروس، وكذلك للتستر على التحذيرات الأولية من المرض في ووهان. فهل الموضوع هنا يتعلق بموضوع المسؤولية الدولية فحسب عن تفشي هذا الوباء، أم أن هناك معايير أو مبادئ أخرى يمكن أن تطرح في هذا الصدد مثل موضوع حسن النية، ومدى التزام الدول باحترامه، وتقصير الصين ومنظمة الصحة العالمية وتقاعسهما، وعدم فاعلية لوائح المنظمة الصحية بهذا الصدد؟[٩٢]. في تقرير كتبه جيمس كراسكا، أستاذ القانون الدولي، ونُشر يوم ٢٣ مارس/آذار/ ٢٠٢٠ بعنوان: "الصين مسؤولة قانونياً عن كوفيد–١٩، والتعويضات قد تصل لتريليونات"، استشهد بحقيقة تعمد السلطات الصينية إخفاء المعلومات عن شعبها وإصدار تطمينات زائفة بخصوص الفيروس، كما استشهد بعدد من التقارير الإخبارية المحلية في الصين التي تحدثت عن وجود فيروس غامض يشبه فيروس "سارس" بنسبة ٧٥٪، بدأ بالظهور في مدينة ووهان الصينية في شهر ديسمبر من العام الماضي، كما أعد ماثيو هندرسون – وهو دبلوماسي بريطاني سابق في الصين ويعمل حالياً كمدير لمركز دراسات آسيا – تقريراً يشير إلى ضرورة مقاضاة الصين ومطالبتها بتعويضات مالية تصل لحوالي ٦,٥ تريليون دولار؛ بسبب التستر على تفشي الفيروس، وإخفاء المعلومات المتعلقة به، في وقت كان يمكن فيه – لو كانت الحكومة الصينية شفافة – محاصرته والقضاء عليه قبل أن يتحول إلى جائحة عالمية؛ بسبب الملايين الذين غادروا مدينة ووهان، في الفترة من منتصف

(٩٢) Antonio Coco and Talita de Souza Dias, Part I: Due Diligence and COVID-19: States' Duties to Prevent and Halt the Coronavirus Outbreak, March 24, 2020, available at https://www.ejiltalk.org/part-i-due-diligence-and-covid-19-states-duties-to-prevent-and-halt-the-coronavirus-outbreak/.

ديسمبر/كانون الأول و٢٣ يناير/كانون الثاني، عندما اتخذت الصين قرار إغلاق المدينة. لكن ما الأحكام أو النصوص ذات الصلة التي يمكن الاستناد إليها في القانون الدولي، وفقاً لهندرسون لتقرير هذه المسؤولية؟ يستند هندرسون وغيره من المطالبين بمقاضاة الصين على المادتين ٦ و٧ من لوائح الصحة الدولية التي سبق الإشارة إليهما، وهي – كما قلنا سابقاً – لوائح دولية تنفيذية قبلت بها الصين، وهي بالتالي ملزمة من الناحية القانونية باحترامها وتنفيذ بنودها وأحكامها بكل دقة.

وعند مطالعة نصوص هذه اللوائح، نرى أن هناك بعض المواد التي ينبغي التوقف عندها، والتي قد تؤسس لمسؤولية الصين في حالة ثبوت تعمدها في إخفاء المعلومات، أو عدم الشفافية حول هذا الفيروس، فالمادة ٦/١ تطلب من الدولة الطرف إبلاغ منظمة الصحة العالمية، في غضون ٢٤ ساعة، بالأحداث التي قد تشكل "حالة طوارئ صحية عامة تثير القلق الدولي". وقد بيَّنت اللوائح أن المقصود بعبارة "الطارئة الصحية العمومية التي تثير قلقاً دولياً" بأنّها حدث صحي عمومي يشكّل خطراً محتملاً يحدق بالصحة العمومية في الدول الأخرى؛ وذلك بسبب انتشار المرض دولياً، وقد يقتضي استجابة دولية منسقة. كما يجب على الدول الأطراف الإبلاغ عن البينات الدالة على وجود مخاطر محدقة بالصحة العمومية جرى تحديدها خارج أراضيها، ويحتمل أن تتسبب في انتشار أحد الأمراض على الصعيد الدولي(٩٣). ويتم توجيه الإخطارات والتقارير– وفقاً لتلك اللوائح – إلى منظمة الصحة العالمية عبر مركز الاتصال الوطني المعني باللوائح الصحية الدولية. ويجب على المنظمة، من جهتها، تحديد نقاط اتصال من أجل تيسير الحوار بينها وبين الدول الأطراف. ويجوز للمدير العام، لدى تلقي مشورة من إحدى لجان الطوارئ، وإذا رأى أن أحد البلدان يشهد حدوث طارئة من الطوارئ المذكورة، فله أن يقدم توصيات مؤقتة من أجل الحيلولة دون انتشار المرض على الصعيد الدولي، أو الحد منه

(٩٣) تشير الوثائق المؤسسية الأخيرة إلى التحقيق الذي أجرته منظمة الصحة العالمية في ٤٤٠ "حدثاً" متعلقاً بالصحة خلال عام ٢٠١٩. ويرتبط العدد الأكبر من هذه الأحداث بالأمراض المعدية. في الماضي، أدى تقرير أو اثنان من بين هذه المئات من التقارير إلى استدعاء لجنة طوارئ لتقرير ما إذا كان الإعلان عن PHEIC له ما يبرره. تعكس هذه الأرقام مدى معالجة المنظمة لمعلومات الدول الأعضاء. وبالنظر إلى كيفية اتخاذ هذا القرار بسرعة (في بعض الأحيان، في غضون ساعات)، فإن تفسير محتويات اللوائح الصحية الدولية من قبل مسؤولي منظمة الصحة العالمية - مع السلطة المقيمة في نهاية المطاف لمديرها العام - يحدث تقريباً على أساس يومي.

وتجنّب التدخل، على نحو لا داعي له، في حركة النقل الدولي[٩٤]. أما المادة ٧ من اللوائح ذاتها فتنص – كما ذكرنا سابقاً – على أن تلتزم كل دولة بإبلاغ منظمة الصحة العالمية بشكل فوري عن ظهور أي مرض معدٍ داخل حدودها، وأن تسهل عمل منسوبي المنظمة في جهود استكشاف واحتواء العدوى، وأن تسارع على الفور وفي غضون ٢٤ ساعة إلى "تزويد منظمة الصحة العالمية بجميع المعلومات الصحية العمومية ذات الصلة"[٩٥]. كما أنه يجوز لمنظمة الصحة العالمية وفقاً لنص المادة ٩ (١) من اللوائح الصحية الدولية أن تأخذ في الاعتبار التقارير الواردة من مصادر أخرى غير السلطات، فالدول ليست هي المصادر الحصرية للمعلومات، ومع ذلك فإن منظمة الصحة العالمية ملزمة بموجب المادة ١٠ (١) من اللوائح الصحية الدولية بالتحقق من جميع التقارير المقدمة من خلال القنوات غير الحكومية مع الدول ذاتها. كما يمكن وفقاً لنص المادة ١٠ (٤) من اللوائح الصحية الدولية تهميش الدول الأطراف في حالة عدم التعاون في هذا المجال[٩٦].

لذلك، وبناءً على ما تقدم، يمكن المجادلة بأن الصين، ربما تكون قد انتهكت قواعد القانون الدولي من خلال تأخرها الواضح في إبلاغ منظمة الصحة العالمية لأكثر من شهر أو ربما شهرين تقريباً، في حين أن اللوائح الصحية الدولية تفرض الإبلاغ والرصد الوطنيين لتفشي الأمراض التي يمكن الإبلاغ عنها. فقد اتُّهمت الصين، وهي دولة عضو في منظمة الصحة العالمية، بمراقبة المعلومات وحجبها منذ بداية تفشي المرض، منتهكة بذلك – كما أوضحنا سابقاً – واجباتها وفقاً لما تنص عليه المادتان ٦ و ٧ من اللوائح الصحية الدولية[٩٧]. وقد أدى هذا الأمر إلى تأخر منظمة الصحة العالمية في الاعتراف السريع بوجود حالة "طوارئ الصحة العامة ذات الاهتمام الدولي" التي أشارت إليها المادة ٦ في فقرتها الأولى، فالسلطات الصينية كانت لديها في الغالب حالات مصابة بمرض شبيه بمرض السارس في ديسمبر ٢٠١٩، ولكنها للأسف لم تتعامل مع هذا الموضوع بالجدية اللازمة، واستغرق الأمر وقتاً طويلاً قبل أن تبدأ السلطات الصينية بالتحرك السريع والعاجل للتعامل معه[٩٨]. كما أن التقارير

(٩٤) http://www9.who.int/ihr/voluntarycompliancemay06AR.pdf

(٩٥) راجع: نص المادة ٧ من اللوائح.

(٩٦) انظر: نصوص المادتين ٩ و١٠ من اللوائح.

(٩٧) See also Lauren Tonti, The International Health Regulations: The Past and the Present, But What Future? https://harvardilj.org/2020/04/the-international-health-regulations-the-past-and-the-present-but-what-future/.

(٩٨) Ibid.

قد أشارت إلى أن تكتيكات إدارة الأزمة في الصين منذ ظهور المرض، مثل التدابير المتعلقة بالرقابة والحجر الجماعي، تنتهك حقوق الإنسان والحريات المدنية، وهو أمر لم تلتزم به الصين خلافاً لأحكام المادة ٣ من اللوائح الصحية الدولية، التي تنص صراحةً على احترام "الكرامة وحقوق الإنسان والحريات الأساسية للأشخاص"[٩٩].

كما يمكن الادعاء بأن الصين قد انتهكت المادتين ٢١ و ٢٢ من دستور منظمة الصحة العالمية واللتين تمنحان جمعية الصحة العالمية سلطة اعتماد لوائح تنفيذية (مثل اللوائح الصحية الدولية)[١٠٠]، وتتعلق هذه اللوائح ببعض الأمور الأخرى مثل الاشتراطات الصحية، وإجراءات الحجر الصحي وغيرها من الإجراءات التي يراد منها منع تفشي الأمراض والأوبئة على الصعيد الدولي، والتسميات المتعلقة بالأمراض، والمعايير المتعلقة بالتشخيص، وأسباب الوفاة وممارسات الصحة العامة[١٠١]. كما أن المادة ٦٣ تلزم الدول الأعضاء بإبلاغ المنظمة بما ينشر فيها من قوانين وأنظمة وتقارير رسمية وإحصائيات مهمة فيما يتعلق بالصحة، وضرورة أنّ يقدم كل عضو تقارير إحصائية ووبائية بطريقة تحددها جمعية الصحة[١٠٢]. وكذلك يتعين على الدول الأعضاء أن ترسل، وبناءً على طلب المجلس، أية معلومات إضافية تتعلق بالصحة العامة[١٠٣].

بناءً على ما تقدم، نقول إن لدى الصين كثيراً من النقاط، التي لو فُتح تحقيق دولي حولها لزاد الأمر تعقيداً، فهناك جملة من الاتهامات والأقاويل حول إدارة الصين للأزمة، وكيفية تعاطيها مع هذا الوباء، لا سيما بعض التقارير التي تقول بأن هناك تقصيراً وتقاعساً من جانب السلطات الصينية في إدارة هذا الملف الشائك. ونشير في هذا السياق إلى أن اللجنة الدائمة للمكتب السياسي، التي تتكون من القيادة العليا للحزب الشيوعي الصيني، قدمت في أوائل فبراير اعترافاً نادراً بوجود "أوجه النقص والقصور والثغرات" في استجابة البلاد لهذا الوباء الفتاك، كما دعت اللجنة بشكل

(٩٩) راجع: نص المادة ٣ من اللوائح.

(١٠٠) تنص المادة ٢٢ على أن: "الأنظمة التي تعتمد وفقاً لنص المادة ٢١ تصبح ملزمة لجميع الدول الأعضاء بعد تلقي إشعار بتصديق الجمعية عليها، ويستثنى من ذلك الدول التي تخطر المدير العام برفضها أيها أو بتحفظاتها عليها في خلال المدة المحددة بالإشعار" https:// apps.who.int/gb/bd/PDF/bd47/AR/constitution-ar.pdf. لمزيد من التفصيل انظر د. ياسر الخلايلة، هل يمكن مساءلة الصين قانونياً عن تفشي وباء كوفيد - ١٩، مقال منشور متوافر https://www.sarayanews.com/index.php?page=article&id=606327 انظر: د. ياسر الخلايلة، المسؤولية القانونية الدولية عن وباء كوفيد-١٩ https:// www.sarayanews.com/index.php?page=article&id=606537

واضح إلى ضرورة تحسين "نظام إدارة الطوارئ الوطنية في البلاد، وتحسين قدراتها في التعامل مع المهام العاجلة والخطيرة".

كما أن هناك من يطرح مسألة التزام الصين بمبدأ التحوط، أو اتخاذ التدابير والاحتياطات اللازمة "العناية الواجبة" "Due diligence"، هو التعبير المستخدم عادة لتعيين معيار للسلوك، والذي يقيس فيما إذا كانت الدولة قد بذلت قصارى جهدها لمعالجة بعض المخاطر أو التهديدات أو الأضرار أم لا. باختصار، هو معيار للحكم الرشيد، وتقييم ما إذا كانت الدولة قد فعلت ما كان متوقعاً منها بشكل معقول عند الاستجابة لضرر أو خطر أم لا، وهذا المعيار مدمج ومدرج في سلسلة من قواعد القانون الدولي التقليدي والعرفي التي تنطبق بشكل عام على العلاقات بين الدول، أو على وجه التحديد في مجالات معينة مثل البيئة، وحقوق الإنسان، والقانون الإنساني الدولي، والفضاء السيبراني، وعلى الأخص، الصحة العامة العالمية. وتفرض هذه القواعد عادة التزامات بسلوك يتطلب من الدول منع و/ أو وقف و/ أو إصلاح مجموعة من الأضرار الداخلية أو العابرة للحدود، أو الخطر الناشئ عن ذلك، ولكن يقترن بعضها بالالتزامات الإجرائية للنتائج، مثل تقييمات المخاطر وتبادل المعلومات. والأهم من ذلك أن أي إجراء تتخذه الدولة للوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالعناية الواجبة "Due diligence" يجب أن يكون متسقاً مع القانون الدولي لحقوق الإنسان، وقواعد القانون الدولي الأخرى، مثل مبدأ عدم التدخل وحظر استخدام القوة(١٠٤). ونشير إلى أنه من بين أمور أخرى، توجد في الحقيقة خمسة واجبات مختلفة للعناية الواجبة ذات صلة محتملة بانتشار كورونا المستجد أو COVID-19: أ- مبدأ عدم الضرر، ب- واجب حماية الحق في الحياة، ج- واجب حماية الحق في الصحة، د- عدة التزامات بموجب اللوائح الصحية الدولية لعام ٢٠٠٥، هـ- وواجبات حماية الأشخاص في حالات الكوارث(١٠٥).

(١٠١) انظر: نص المادة ٢١ من دستور منظمة الصحة العالمية.

(١٠٢) انظر: نص المادة ٦٤ من دستور المنظمة.

(١٠٣) انظر: المادة ٦٥ من دستور المنظمة.

(١٠٤) لمزيد من التفصيل حول القانون الدولي لحقوق الإنسان انظر: د. مخلد الطراونة ود. عبد الصمد سكر، الوسيط في حقوق الإنسان، دار وائل للنشر والتوزيع، ط ١، ٢٠١٩.

(١٠٥) For more details about IHR see Talita, de Souza Dias and Antonio Coco Part II: Due Diligence and COVID-19: States' Duties to Prevent and Halt the Coronavirus Outbreak, March 25, 2020 available at https://www.ejiltalk.org/part-ii-due-diligence-and-covid-19-states-duties-to-prevent-and-halt-the-corona-virus-outbreak//

كما أن هناك من يرى أن الصين قد انتهكت وخالفت كذلك اتفاقية حظر استحداث وإنتاج الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير هذه الأسلحة، المؤرخة في ١٠ أبريل ١٩٧٢، التي دخلت حيز التنفيذ في ٢٦ مارس ١٩٧٥. والصين كما هو معلوم طرف أساسي في هذه الاتفاقية التي تعالج موضوعاً مهماً، يتعلق بهذا السلاح الخطير. وقد جاء في نص المادة الأولى من الاتفاقية أن تتعهد كل دولة من الدول الأطراف في هذه الاتفاقية بأن لا تعمد أبداً، في أي ظرف من الظروف إلى استحداث أو إنتاج أو تخزين ما يلي، ولا اقتنائه أو حفظه على أي نحو آخر: ١ – العوامل الجرثومية أو العوامل البيولوجية الأخرى، أو التكسينات أياً كان منشؤها أو أسلوب إنتاجها من الأنواع، وبالكميات التي لا تكون موجهة لأغراض الوقاية أو الحماية أو الأغراض السلمية الأخرى، ٢ – الأسلحة أو المعدات أو وسائل الإيصال الموجهة لاستعمال تلك العوامل أو التكسينات في الأغراض العدائية أو المنازعات المسلحة.

لا شك أن انتهاك هذه المادة في حالة ثبوته، إضافة لتأخر الصين المعتبر الذي سبق الإشارة إليه في إبلاغ منظمة الصحة العالمية أمران يمكن الاحتجاج بهما من الناحية القانونية في تأسيس مسؤولية الصين، وفقاً للقانون الدولي باعتبارها خالفت وانتهكت التزاماً تعاقدياً يقع على عاتقها احترامه والالتزام به، وهو خرق أحكام اتفاقية الأسلحة البيولوجية المشار إليها سابقاً[١٠٦]. وهنا يمكن – كما يرى البعض – للدول الأطراف في الاتفاقية تقديم شكوى إلى مجلس الأمن الدولي ضد الحكومة الصينية لمخالفتها لالتزاماتها الدولية، وتهديدها للأمن والسلم الدوليين؛ باعتبار أن هذه الأسلحة تعد من الأسلحة المحظورة دولياً. وللمجلس أن يتخذ ما يراه مناسباً من تدابير بهذا الخصوص، مع الإشارة إلى صعوبة مثل هذا الخيار من الناحية العملية، حيث إن اتخاذ أية تدابير، حتى وإن كانت بسيطة، ربما سيصطدم بالفيتو الصيني الروسي الذي قد يبدد أية آمال لأي عضو في الأمم المتحدة، بما في ذلك الولايات المتحدة التي اتهم رئيسها الصين صراحةً بأنها وراء انتشار هذا الفيروس، وأنها لم تتعامل بشفافية ووضوح مع هذا الفيروس، وأنها قد تسترت على كثير من الأشياء المرتبطة به، وهو ما أدى إلى انتشاره، وأودى بحياة آلاف من الأمريكيين، وجعل الولايات المتحدة من أكثر الدول المتضررة إنسانياً واقتصادياً من تداعيات هذا الوباء. كما نشير إلى مسألة في غاية الأهمية هنا، وترتبط بموضوع المسؤولية، وهي الاتكاء

(١٠٦) لمزيد من التفصيل حول تعريف المسؤولية الدولية والأحكام المتصلة بها انظر: د. مخلد الطراونة، القانون الدولي العام، منشورات دار وائل للنشر والتوزيع، ط٣٢٦-٣٧٦.

على مبدأ عدم الضرر (non-harm-principle)، فقد تم التعبير عن مبدأ عدم الضرر في عدد من القضايا الدولية مثل قضية ألاباما، ومصهر تريل، والأسلحة النووية، وكذلك في عمل لجنة القانون الدولي بشأن مسودة المواد حول المسؤولية الدولية لعام ٢٠٠١ بشأن منع الضرر العابر للحدود. ويقتضي من الدول، وفقاً لهذا المبدأ، أن تمنع وتوقف وتعالج الضرر الجسيم العابر للحدود للدول الأخرى، أو سكانها الناشئين أو العابرين لأراضيها، أو أي منطقة أخرى خاضعة لولايتها أو سيطرتها. وكما هو الحال في مبدأ العناية الواجبة، فإن مبدأ عدم الضرر لا يتطلب من الدول منع حدوث الضرر أو إيقافه بالفعل. وبدلاً من ذلك، فإنه يتطلب من الدول محاولة القيام بذلك، أو تقليل مخاطر ذلك، إلى أقصى حد من قدراتها(١٠٧). وينشأ هذا الالتزام منذ اللحظة التي تعرف فيها الدول، أو كان يجب أن تعرفها عن الضرر، أو الخطر الناجم عن ذلك(١٠٨). كما إن تناول البعض لموضوع تفشي هذا الوباء، وانعكاساته على تطبيق القانون الدولي لحقوق الإنسان، وحماية الحق في الحياة، والحق في الصحة العامة التي كفلتها الصكوك الدولية، يزيد المشهد تعقيداً في طرح مسؤولية الصين عن هذا الوباء، ومدى التزامها باحترام القانون الدولي لحقوق الإنسان، وقانون الصحة الدولي (أو اللوائح الدولية الصحية) بهذا الخصوص.

خلاصة القول هنا، نقول إن انتشار وباء كورونا/ COVID-19 يمكن أن يطرح كل النقاط التي ذكرناها سابقاً، فقد ثبت الآن علمياً، وبات معروفاً على نطاق واسع أن هذا الفيروس قد سبب عواقب صحية واسعة النطاق وكارثية، أدت إلى عشرات آلاف من الوفيات خارج الحدود الوطنية. وبالتالي، فإن جميع الدول، بغض النظر عما إذا كان التفشي نشأ في إقليمها، ملزمة ببذل قصارى جهدها، بالقدر الذي تسمح به قدراتها، لوقف انتشار هذا الفيروس الخطير إلى بلدان أخرى، ومنع المزيد من تفشي المرض وانتقاله لغيرها.

لكن هل يمكن في ضوء ما قيل سابقاً محاسبة الصين وفقاً لتلك المبادئ، خاصة التسبب بالضرر، ومخالفة اتفاقية الأسلحة البيولوجية؟ وما البدائل الأخرى

---

(١٠٧) (انظر: مسودة المواد المتعلقة بالوقاية، في ١٥٣-١٥٤) For more details about IHR see Talita, de Souza Dias and Antonio Coco Part II: Due Diligence and COVID-19: States' Duties to Prevent and Halt the Coronavirus Outbreak, March 25, 2020 available at https://www.ejiltalk.org/part-ii-due-diligence-and-covid-19-states-duties-to-prevent-and-halt-the-coronavirus-outbreak//

(١٠٨) (انظر: مشروع المواد المتعلقة بالوقاية، في ١٥٥، التعليق على المادة ٣، الفقرة ١٨).

المتاحة في حالة تعذر ذلك؟ إن صعوبة تحقق هذا الخيار من الناحية العملية، في ظل النظام الدولي الحالي، قد يقود إلى ضرورة البحث عن خيارات وبدائل أخرى، قد تكون أيضاً رغم توفرها من الناحية القانونية، صعبة المنال في ظل القوة التي تتمتع بها الصين. وهذا الخيار يتمثل بالرجوع لمحكمة العدل الدولية، إذا أمكن إثبات التستر وإخفاء المعلومات من جانب الصين وتقصيرها، أو ربما تعمدها في إبلاغ الدول، ومنظمة الصحة العالمية، وفقاً للوائح الدولية الصحية التي سبق الإشارة إليها. ولكن كيف يمكن تحريك الدعوى؟ ومن سيعلق الجرس، ويبدأ فعلاً بتلك الإجراءات، وعلى أي أساس؟ وهل الدول، بما فيها الدول الغربية، تملك الجرأة للقيام بذلك؟ من الناحية النظرية، نقول إن الولايات المتحدة هي من حمل لواء توجيه الاتهامات ضد الحكومة الصينية في نشر الوباء، والمسؤولية عن تفشيه في العالم، وهذا – كما قلنا – لم يعد سراً، فالرئيس الأمريكي أعلنها مراراً وتكراراً وعلى الملأ كله أن هذا الفيروس، كما يحلو له أن يسميه بالفيروس الصيني، وأنه خرج من مختبراتها في ووهان، وأنها تسترت على كثير من الأمور المتعلقة به(١٠٩). إذن الولايات المتحدة تستطيع بما لديها من قوة سياسية، وإمكانات اقتصادية مقارعة الصين، لاسيما أن العلاقات بين البلدين ليست في أفضل حالتها منذ اعتلاء الرئيس ترامب دفة السلطة في الولايات المتحدة، فالحرب التجارية والاقتصادية بين البلدين اشتعل أوارها، واشتد لهيبها من خلال حرب الرسوم التي بدأها الرئيس الأمريكي لضرب الاقتصاد الصيني الذي بات يهدد الولايات المتحدة، واقتصادها الكبير، ودورها في قيادة العالم. إن ظهور هذا الفيروس، وانتشاره، وتوجيه الاتهامات للصين بالوقوف ورائه، جعل هذه العلاقة تزداد سوءاً، والحرب الكلامية بين الطرفين لا زالت مستعرة، فالولايات المتحدة تكيل الاتهامات بهذا الخصوص، والصين تنفي مسؤوليتها عن هذا الفيروس إطلاقاً(١١٠).

(١٠٩) وكانت وثيقة استخباراتية ألمانية، نشرتها صحيفة "دير شبيغل" الألمانية، قد أشارت إلى أن الرئيس الصيني شي جين بينغ، ضغط شخصياً على المدير العام لمنظمة الصحة العالمية تيدروس أدهانوم غيبريسوس. وجاء في الوثيقة الأمنية، أنه "في ٢١ يناير، طلب الرئيس الصيني من رئيس منظمة الصحة حجب المعلومات حول انتقال العدوى من إنسان إلى إنسان وتأخير التحذير من الجائحة". https://www.skynewsarabia.com/world/1344015-

(١١٠) أشار تقرير للوكالة إلى أن الصين مارست ضغوطاً على منظمة الصحة العالمية، لتأخير التحذيرات العامة بشأن فيروس كورونا في وقت مبكر من تفشي الوباء. وجاء في التقرير: "نعتقد أن الصين ضغطت على منظمة الصحة العالمية للتهوين من خطر الإصابة بفيروس كورونا في يناير، بينما تحفظت بكين على الإمدادات الطبية"، وفقاً لما ذكرته مجلة "نيوزويك" الأميركية. ويتناغم تقرير وكالة الاستخبارات الأميركية مع اتهامات إدارة الرئيس =

صفوة القول، أن الولايات المتحدة يمكن لها تحريك الدعوى من الناحية النظرية، ولكن الأمر ليس بالسهولة التي ربما يتصورها البعض، فإجراءات التقاضي أمام المحكمة تحتاج ابتداءً إلى اتفاق الطرفين، أو الأطراف المتنازعة على إحالة الخلاف أو النزاع إلى المحكمة؛ لكي تتمكن الأخيرة من النظر في الموضوع وفقاً لولاياتها القضائية الاختيارية، فالقضاء الدولي هو قضاء اختياري، وليس إلزامياً، ويكون إلزامياً في حالة وجود اتفاق مسبق على القبول باختصاص المحكمة مقرر سواء في اتفاقية، أو من خلال إعلان بقبول الولاية الإجبارية للمحكمة، يُرسل للأمين العام للأمم المتحدة، قبل أو أثناء قيام النزاع، حسب ما يقرره النظام الأساسي للمحكمة(١١١). وعلى الرغم من أن هناك من يرى بأنّه يمكن الاعتماد على المادة ٥٦ من لوائح الصحة الدولية (IHR)، والخاصّة بوسائل فض المنازعات من هذه المشكلة(١١٢)، إلّا أنّ هذا استنتاج يخالف صحيح القانون الدولي، حيث إن قواعد وآليات اللجوء إلى التحكيم الدولي تحتاج – كما هو معلوم – لموافقة الدول الأطراف في النزاع على اللجوء إلى التحكيم ابتداءً كما ذكرنا، وهو أمر ليس باليسير في مثل هذه الحالة، ولا يمكن قبوله أو الموافقة عليه من جانب الصين، التي ترفض جملة وتفصيلاً هذه المزاعم والاتهامات التي تعتبرها باطلة، وأن الغاية منها تحقيق أهداف وأجندات سياسية(١١٣).

أمام صعوبة الخيارين السابقين، ربما يطرح البعض فكرة رفع قضايا أمام المحاكم الداخلية للدول المتضررة من هذا الوباء مثل المحاكم الأمريكية أو المحاكم الأوروبية على أساس فكرة المسؤولية الدولية المدنية(١١٤)، وقد سبق القول، أن هناك من بدأ فعلاً بالتحضير لذلك، وهذا يمكن أن يحدث من خلال الحصول على أحكام قضائية من المحاكم الأمريكية التي لديها السلطة في ذلك، وهذا يكون بالعادة بحجز وتجميد الأصول والأموال التي تملكها الحكومة الصينية، والشركات الصينية المملوكة

= دونالد ترامب إلى الصين، بشأن احتمال تسرب الفيروس القاتل من معامل مدينة ووهان، فضلاً عن تستر بكين على الوباء. وذكر التقرير أن الصين هددت بوقف التعاون مع تحقيقات منظمة الصحة العالمية بشأن فيروس كورونا، إذا أعلنت المنظمة الدولية أن التفشي يستلزم "حالة طوارئ صحية عالمية". https://www.skynewsarabia.com/world/1344015-

(١١١) د. مخلد الطراونة، القانون الدولي العام، مرجع سابق، ص ٤١٦–٤١٩.

(١١٢) انظر: نص المادة ٥٦ من اللوائح الصحية الدولية.

(١١٣) د. ياسر الخلايلة، هل يمكن مساءلة الصين قانونياً عن تفشي وباء كوفيد - ١٩ https:// www.sarayanews.com/index.php?page=article&id=606327

(١١٤) لمزيد من التفصيل حول المسؤولية الدولية انظر: د. مخلد الطراونة، القانون الدولي، مرجع سابق، وانظر: د. غسان الجندي، المسؤولية الدولية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٠.

لها في حالة ثبوت مسؤوليتها عن الوباء، من أجل إجبارها على دفع تعويضات عادلة عن الأضرار التي تسببت بها. وهذا السيناريو هو خطوة في سلسلة من الإجراءات تشمل اتخاذ إجراءات قانونية أمام محاكم أمريكية، تمكن الإدارة من إسقاط الديون الصينية لحكومات دول في إفريقيا وشرق أوروبا وأمريكا اللاتينية، في إطار مبادرة الحزام والطريق التي يستغلها الرئيس شي بين جينغ لفرض نفوذ الصين حول العالم(١١٥). ونشير في هذا السياق إلى الدعوى التي رفعتها ولاية ميزوري ضد الصين، حيث قررت هذه الولاية الأمريكية مقاضاة الحكومة الصينية بسبب طريقة تعاملها مع أزمة فيروس كورونا المستجد. وفي الدعوى المقدمة، يقول المدعي العام لولاية ميزوري، إريك شميت، إن الصين لم تفعل الكثير لوقف انتشار الفيروس، كما أشار إلى أن سكان الولاية قد عانوا بسبب أضرار اقتصادية قد تصل إلى عشرات المليارات من الدولارات. وقد انتقدت الحكومة الصينية هذه الخطوة، واعتبرت أن هذه "الدعوى تافهة، وليس لديها أي سند قانوني، وليست مبنية على حقائق". وقال متحدث باسم الوزارة: "هذا أمر غريب بالفعل، فحسب مبدأ المساواة في السيادة، ليس للمحاكم الأمريكية أية سلطة على الحكومة الصينية"(١١٦).

أما في حالة لجأت الصين إلى مقاضاة تلك الدول عن تلك الإجراءات المتخذة ضدها، فإنه قد يتم حينذاك الاحتكام للقانون الدولي، فيما يخص تفشي الوباء، ومسؤولية الصين عنه من الناحية القانونية أمام الجهات القضائية الدولية كمحكمة العدل الدولية مثلاً. ولكن الإشكالية تكمن هنا مرة أخرى في كيفية حصول ذلك، فالدول تملك حصانة قضائية شبه مطلقة، ولا يمكن الحجز على أصولها وممتلكاتها، وحتى لو تم ذلك فرضاً فكيف يمكن تنفيذ مثل هذه الأحكام، فالدول تملك حصانة قضائية – كما ذكرنا – من الأحكام القضائية وعملية تنفيذها. وقصة التجاهل، وعدم الاكتراث من الجانب الصيني قد لا تكون أمراً افتراضياً، فهناك سابقة بالفعل عندما أصدرت محكمة التحكيم الدائمة التابعة للأمم المتحدة قراراً قانونياً بأن قيام الصين ببناء جزر صناعية في بحر الصين الجنوبي هو انتهاك للقانون الدولي، تجاهلت الصين الحكم ببساطة، بل أعلن مسؤول صيني أن الحكم عبارة عن "قطعة من الورق لا أكثر"، وبالتالي فإن الأمر ذاته متوقع في حالة كورونا/ كوفيد- ١٩(١١٧).

---

(١١٥) https://arabicpost.net/%D8%AA%D8%AD% /, see also about this issue https://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2019/4/26/%D8%A7%D9%8

(١١٦) https://www.bbc.com/arabic/world-52389432

(١١٧) Ibid.

مما تقدم، نقول إن مسألة قبول اللجوء إلى محكمة العدل الدولية، والمشاركة في أية إجراءات تقوم بها المحكمة بخصوص فيروس كورونا، قد يكون أمراً صعب المنال على الأقل في المنظور القريب، وبالتالي يجب على المجتمع الدولي التفكير في البحث عن إطار قانوني جديد وواضح للتعامل مع تفشي الفيروس والمسؤوليات التي تتحملها الدول بهذا الخصوص(١١٨). هناك من يرى أنه ربما يمكن تخطي مشكلة الاختصاص القضائي لمحكمة العدل الدولية بخصوص أية دعوى ترفع ضد الصين؛ وذلك من خلال الرجوع لنص المادة ٧٥ من دستور منظمة الصحة العالمية، والتي تنص على أن "أي مسألة أو نزاع يتعلق بتفسير أو تطبيق هذا الدستور لا تتم تسويته عن طريق التفاوض أو جمعية الصحة يُحال إلى محكمة العدل الدولية..." . فنص المادة السابق واضح في دلالته وعبارته، حيث إنه إذا فشل التفاوض بين الدول، أو عن طريق الجمعية العامة لمنظمة الصحة الدولية لحل أي إشكال يتعلق بتفسير وتطبيق دستور المنظمة، فالمحكمة تملك – في حالة تسجيل شكوى أو دعوى أمامها تتعلق بدستور هذه المنظمة وفشلت الدول في التوصل لتسوية حوله – النظر فيها بغض النظر عن رضا الدولة ذات الصلة، إلا إذا كانت الدولة – بطبيعة الحال – قد سبق لها التحفظ على هذا البند، وهذا أمر بالعادة غير متوقع أو محبذ في المواثيق المنشئة للمنظمات الدولية. وهذا التفسير الموسع أمر ليس بالجديد في قضاء محكمة العدل الدولية، حيث تبنته في المحكمة في العام الماضي في القضية بين روسيا وأوكرانيا حول نص المادة ٢٢ من اتفاقية القضاء على التمييز العنصري. من هنا يمكن القول أن لأية دولة – ترى أن لها مصلحة أن تحرك دعوى مطالبة بالتعويض عن الأضرار التي لحقت بها ضد الصين بسبب انتشار جائحة كورونا – أن تلجأ إلى محكمة العدل مباشرةً، ودون أن تكون هناك حاجة للرجوع لجمعية الصحة كشرط لرفع تلك الدعوى(١١٩).

كما أن هناك من يطرح خيار المسؤولية الجنائية الفردية وفقاً لنظام روما الأساسي لعام ١٩٩٨ والذي دخل حيز النفاذ في عام ٢٠٠٢، فانتشار الأقاويل وإطلاق الاتهامات ضد الصين بخصوص هذا الوباء، وأنه قد يكون سلاحاً بيولوجياً تم تصنيعه في مختبرات الصين، جعل موضوع المسؤولية الجنائية يطفو أيضاً على السطح(١٢٠).

---

(١١٨) https://thearabweekly.com/has-china-violated-international-law-virus-outbreak

(١١٩) لمزيد من التفصيل انظر: د. ياسر الخلايلة، هل يمكن مساءلة الصين قانونياً عن تفشي وباء كوفيد - ١٩، مرجع سابق.

(١٢٠) لمزيد من التفصيل حول المحكمة الجنائية الدولية انظر: د. مخلد الطراونة، القضاء الجنائي الدولي: دراسة في ضوء النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، مجلة الحقوق، جامعة =

فهل يمكن فعلاً اتهام الصين بأنها ارتكبت جريمة ضد الإنسانية خلافاً لأحكام المادة ٧ التي جاء فيها ما يلي: "يشكل أيّ فعل من الأفعال التالية " جريمة ضدّ الإنسانية" متى ارتكب في إطار هجوم واسع النطاق، أو منهجيّ موجّه ضدّ أيّة مجموعة من السكّان المدنيّين، وعن علم بالهجوم. وقد حددت المادة عديداً من الأفعال التي تدخل في هذا السياق مثل القتل العمد والإبادة والاسترقاق وإبعاد السكّان أو النقل القسريّ للسكّان والاختفاء القسريّ للأشخاص وجريمة الفصل العنصريّ والأفعال اللاإنسانيّة الأخرى ذات الطابع المماثل، التي تتسبّب عمداً في معاناة شديدة، أو في أذى خطير يلحق بالجسم أو بالصحّة العقليّة أو البدنيّة. كما يمكن البحث والمجادلة في موضوع مدى المسؤولية عن القيام بعمل من أعمال العدوان خلافاً لأحكام المادة ٥/د؛ ويقصد بالعدوان بشكل عام "استعمال القوة المسلحة من جانب دولة ما ضد سيادة دولة أخرى، أو سلامتها الإقليمية، أو استقلالها السياسي، أو بأي طريقة أخرى تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة"[(١٢١)]. أما النظام الأساسي، فقد عرفه بأنه التخطيط لعمل عدواني أو الإعداد له، أو الشروع فيه، أو شنه من قبل شخص يكون في وضع يتيح له التحكم في العمل السياسي أو العسكري لدولة أو توجيهه، بحيث يشكل العمل العدواني بحكم خصائصه وخطورته ونطاقه انتهاكاً واضحاً لميثاق الأمم المتحدة[(١٢٢)].

لا شك، أن نقل المسألة من الإطار الحقوقي أو المدني إلى الشق الجنائي، ومحاولة إقحام المحكمة الجنائية والمدعي العام فيها لتحريك دعاوى بهذا الخصوص ضد الصين، أو أية دولة أخرى يثبت تورطها بنشر هذا الفيروس له تبعات سياسية، وتواجهه في حقيقة الأمر عقبات وتحديات قانونية كثيرة، قد لا يكون هناك مجال للتفصيل فيها في هذه الدراسة، ولكن من أبرزها عدم انضمام الصين لنظام روما؛ وبالتالي صعوبة تحريك دعوى جنائية بهذا الخصوص، كما أن صلاحية المدعي العام، أو مجلس الأمن بتحريك الدعوى، والتي يقررها نص المادة ١٣ قد تكون هي الأخرى متعذرة أو مستحيلة في ضوء حق الفيتو الذي تملكه الصين، والذي قد يعطل أية تحقيقات محتملة بهذا المجال.

= الكويت، ٢٠٠٢، العدد الثالث، السنة ٢٧ سبتمبر ٢٠٠٣. ١٤، ود. مخلد الطراونة، الجرائم الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة ومدى إمكانية تقديم المسئولين عنها للمحاكمة، مجلة الحقوق، جامعة الكويت، العدد ٢، السنة ٢٠٠٥، ٢٩.

(١٢١) الجمعية العامة نجحت في ١٤ ديسمبر/ كانون الأول من عام ١٩٧٤ في تبني قرارها رقم ٣٣١٤ بالإجماع حول العدوان.

(١٢٢) حول تفعيل اختصاص المحكمة الجنائية الدولية على جريمة العدوان انظر: كلاوس كريس - دراسة قانون الحرب، أيلول/ سبتمبر ٦، ٢٠١٨، https://blogs.icrc.org/alinsani/2018/09/06/2016/

في ظل تعقيدات الخيارات السابقة، وضبابية المشهد الحالي قد يقول قائل إن إجراء تحقيق دولي شفاف وعادل بهذا الخصوص، ربما يكون خياراً مطروحاً ومقبولاً لإزالة اللثام عن حقيقة ما جرى، والوقوف على الحقيقة بكل تفاصيلها وجوانبها، فقد يكون من ضمن الخيارات التي تملكها منظمة الصحة العالمية البدء فوراً بإجراءات تحقيق شفاف، بعيداً عن أية ضغوطات أو محاباة لأي طرف من الأطراف، فالوصول للحقيقة الكاملة وإطلاع الدول والشعوب عليها بات اليوم أمراً ضرورياً، ليس فقط لمحاسبة المتسببين دولاً كانوا أو أفراداً أو كيانات، بل لمنع حدوث مثل هذا الوباء، أو التقليل من فرص حدوثه مستقبلاً. وإذا كانت المنظمة غير قادرة على ذلك، فربما يمكن للجمعية العامة، أو مجلس حقوق الإنسان القيام بهذه المبادرة وبدعم من جميع الدول. فما حدث أمر جلل، وجائحة عظيمة لم تمر على العالم منذ ما يقرب من ١٠٠ عام، ويحتاج هذا الأمر الذي ذهب ضحيته آلاف البشر بيان كافة جوانبه، ومحاسبة كافة المقصرين والمتسببين به؛ إن ثبت أن هناك تعمداً أو تقصيراً في نشر هذا الوباء وتفشيه في العالم.

ولكن مرة أخرى نقول إن هذا الخيار أيضاً ليس سهلاً كما أنه ليس متاحاً في ظل المعطيات الحالية، خاصة أن الصين ترفض مثل هذا الإجراء، لا بل إنها ضغطت على الاتحاد الأوروبي لمنع إصدار قرار أو بيان يدعو لإجراء تحقيق، متهمة في الوقت ذاته الدول التي تسعى لذلك بأنها تخفي وراء ذلك دوافع سياسية، وإن من شأن تلك الدعوات تشتيت جهود الصين في مكافحة الوباء. كما أن الصين قد هددت صراحةً بعض الدول كأستراليا – التي أعلنت أنها ستطرح هذا الموضوع في اجتماع جمعية الصحة في شهر مايو – بقطع علاقاتها التجارية والاقتصادية معها، وإن تلك الخطوة في حالة اتخاذها قد يكون لها تداعياتها السلبية على العلاقات الثنائية بين البلدين وعلى جميع الصُعد والمستويات. ولا شك أن مثل هكذا تهديدات وتداعيات سيكون لها تأثيرها المباشر على ملف فيروس كورونا وأبعاده المختلفة، بما في ذلك موضوع المسؤولية الدولية، وسيجعل الدول تراجع خطواتها، وتدرس خياراتها عند التفكير باتخاذ أية خطوة تجاه المارد الصيني[١٢٣]. إن المصالح السياسية والاقتصادية،

(١٢٣) رفضت الصين دعوات لتحقيق دولي مستقل في الكيفية التي نشأ بها فيروس كورونا المستجد المسبب لمرض كوفيد-١٩. وقالت الدبلوماسية الصينية رفيعة المستوى في لندن، تشن ون، لبي بي سي إن الدعوات للتحقيق تخفي دوافع سياسية، ومن شأنها تشتيت جهود الصين في مكافحة الوباء. ويمكن أن يساعد توفر معلومات حول نشأة الفيروس في التعامل مع المرض. https://www.aljazeera.net/news/politics/2020/4/25/

وحسابات الربح والخسارة التي تهم الدول – للأسف – أحياناً قد تقف عائقاً وسداً منيعاً ضد القيام بأية تحقيقات، أو لجان تقصي دولية حول هذا الموضوع، وربثما يتحقق هذا الأمر؛ إن حدث أصلاً، فإن على العالم أن ينتظر للأسف مزيداً من الضحايا والإصابات حتى يرفع الله البلاء عن الإنسانية جمعاء.

الخاتمة:

لقد تناولنا في هذا البحث موضوع جائحة فيروس كورونا والنتائج والآثار التي ترتبت عليه منذ ظهوره، والذي كانت بداياته في شهر ديسمبر من أواخر العام الماضي، وقد أثيرت حول ظهور هذا الفيروس الخطير، وكيفية انتشاره وتفشيه بهذه الصورة غير المعهودة، ودور الصين فيه، ومدى مسؤوليتها عنه، ودور منظمة الصحة العالمية في مكافحته، وعلاقتها مع الصين بهذا الخصوص الكثير من التساؤلات. وقد ألقت هذه التساؤلات بظلالها على المجتمع الدولي، وعلى منظمة الصحة العالمية، وعلى العلاقات الدولية عموماً وعلى العلاقات الثنائية، لا سيما بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، فقد أدى ظهور هذا الوباء وسرعة تفشيه بالعالم وإصابة ملايين الأشخاص ووفاة عشرات الآلاف إلى ظهور أزمة عالمية، لم يسبق للعالم أن شهدها منذ الحرب العالمية الثانية.

لقد تناول هذا البحث بالتحليل مسألة ظهور فيروس كورونا المستجد/كوفيد-١٩ في الصين، وبداية انتشاره، والطريقة التي تعاملت بها الصين مع الأزمة في البداية، حيث لم تعطِ الموضوع ربما الجدية الكافية، والدليل على ذلك كما بيّن البحث الطريقة التي تم التعامل بها مع بعض الأشخاص الذين حذّروا من هذا الفيروس الخطير كالطبيب لي ويلميانغ، الذي كان من أوائل الأشخاص الذين اكتشفوا هذا الفيروس، كما أن التعتيم الإعلامي، وإخفاء الحقائق والمعلومات، وعدم إبلاغ منظمة الصحة العالمية بخصوص هذا الوباء في الوقت المناسب، وضعف المنظمة الدولية في مواجهة الصين، وعدم الضغط عليها لكشف الحقيقة الكاملة حول هذا الأمر، وتسترها على الصين وتواطؤها معها، حسب ما يدعي البعض فاقمت – بلا شك – من الأزمة، وسارعت في تفشي الوباء وانتشاره؛ بحيث لم يعد أحد قادراً على ضبطه أو الحد منه. فالأرقام الحالية – كما أشار هذا البحث – لعدد المصابين مخيفة ورهيبة، وتزداد حدتها في كل لحظة، رغم انخفاضها في بعض الدول؛ بسبب اتباع سياسة التباعد الاجتماعي، وأخذ الاحتياطات اللازمة كارتداء الكمامات والقفازات والتعقيم، وغير ذلك من الوسائل المختلفة. كما بيَّن هذا البحث الدور الذي لعبته منظمة الصحة العالمية في مواجهة هذه الجائحة، التي أعلنت عنها في شهر مارس من العالم الحالي، بعد زيادة

أعداد المصابين بهذا الفيروس حول العالم. وقد أشرنا في هذا البحث إلى نشأة هذه المنظمة الدولية المهمة، وبيَّنا أهم أهدافها ووظائفها، والتي تتمركز في المحافظة على موضوع الصحة العامة، ومنع تفشي الأمراض والأوبئة في العالم. كما بيَّن البحث أن المنظمة لعبت – وعلى مدار السبعين سنة الماضية منذ نشأتها في عام ١٩٤٦ – دوراً مهماً ومحورياً في التصدي للكثير من الأمراض والأوبئة، وإنها كغيرها من المنظمات قد تخفق وتنجح، وقد تخطأ وتصيب، وإذا كانت المنظمة الدولية قد أخفقت إلى حد ما في التعاطي مع أزمة كورونا، خاصةً في بدايتها وفقاً لبعض الأصوات، وإنها ربما كما يقول البعض – كالولايات المتحدة – خضعت للضغوط الصينية في عدم إعلان حالة الطوارئ الصحية العمومية؛ الأمر الذي فاقم من الأزمة ومن نتائجها التي طالت جميع الدول، فاليوم انتشر الوباء إلى قرابة ٢١٥ دولة وإقليم حول العالم، وعدد الإصابات وصلت أكثر من ٤ ملاين إصابة، وعدد الوفيات تجاوزت حاجز ٣٠٠ ألف إنسان. وهذه الأرقام مؤشر خطير على هذا الوباء، ومدى تأثيره على العالم بأسره. في المقابل هناك من يرى أن المنظمة قامت بما هو مطلوب منها بهذا الخصوص، وإنها لم تتأخر في إجراءاتها وتدابيرها الاحتياطية، وإن الوقت الآن ليس هو الوقت المناسب لتبادل الاتهامات، وتوجيه الانتقادات للمنظمة، وإنما على الجميع أن يعمل معاً للحد من هذا الوباء، وتشجيع البحوث العلمية للوصول إلى اللقاحات والأمصال التي تؤدي للقضاء عليه نهائياً.

لقد تناول هذا البحث أيضاً، الخلافات التي ظهرت بين منظمة الصحة العالمية، والولايات المتحدة، والتي أدت في نهاية المطاف إلى إعلان الرئيس الأمريكي وقف التمويل وقطع المساعدات عنها، وهو أمر سيؤثر – بلا شك – على جهود المنظمة في مواجهة هذه الجائحة، وتنفيذ برامجها الأخرى. وقد بيَّنا في هذا البحث ردود الأفعال المنتقدة لهذه الخطوة الأمريكية، كما أن الخلاف الأمريكي لم يقتصر على المنظمة، بل إن الولايات المتحدة صبت جام غضبها على الصين؛ بسبب هذه الجائحة التي أودت بحياة أكثر من ٩٠ ألف أمريكي، والرقم يزداد يومياً وبأرقام كبيرة، ووصلت حالات الإصابة المؤكدة فيها قرابة مليون ونصف المليون حالة.

لقد أشار البحث إلى وجود حرب كلامية، وأخرى سياسية، وثالثة اقتصادية بين الدول عموماً وبين الولايات المتحدة والصين على وجه الخصوص، بدأت حدتها وجذوتها بالزيادة عقب ظهور هذا الفيروس، فالولايات المتحدة – كما أظهر هذا البحث – وعلى لسان رئيسها دونالد ترامب اتهمت الصين صراحةً بالوقوف وراء انتشار هذا الفيروس، وإنها أخفت كثيراً من المعلومات والحقائق المتعلقة به. وإن

الصين وبالتواطؤ مع منظمة الصحة العالمية؛ بسبب تسترهما على الوباء، وعدم إبلاغها لمنظمة الصحة العالمية في الوقت المناسب، وضغطها عليها لمنع إعلان حالة الطوارئ الدولية، حسب ما تتضمنه تقارير استخباراتية، قد ألحق ضراراً بالغ الشدة بالولايات المتحدة. وإن التقديرات للخسائر الأمريكية – كما أشار هذا البحث – تصل لمئات المليارات من الدولارات. كما خسر ملايين من الموظفين الأمريكيين وظائفهم، وزادت بالتالي أعداد المتعطلين عن العمل لتصل لأرقام قياسية كبيرة لم تشهدها الولايات المتحدة منذ عدة عقود. إن هذه الأمور وغيرها دفعت الولايات المتحدة – كما قلنا – لوقف التعامل مع منظمة الصحة العالمية، وقطع التمويل المالي عنها، وأيضاً وصل الأمر بالرئيس الأمريكي إلى القول إن الولايات المتحدة قد تقطع العلاقات مع الصين، وإنه يرفض الحديث أو التواصل مع الرئيس الصيني حالياً.

لقد تناول البحث كذلك، حدود مسؤولية الصين عن انتشار جائحة كورونا؛ حيث تناولنا الإطار القانوني لهذه المسألة في ظل اللوائح الصحية الدولية، ودستور منظمة الصحة العالمية، فقد تضمنت هاتان الوثيقتان العديد من الأحكام المتصلة بهذا الموضوع، فوفقاً للوائح الصحية الدولية يتعين على الدول أن تتابع موضوع الأمراض والأوبئة، وإنه يقع على عاتق كل دولة أن تبلغ عن أية حالة قد تقع على أراضيها يمكن أن تؤدي إلى طارئة صحية دولية. كما يجب على الدول كما أشار هذا البحث ووفقاً للمادتين ٦ و٧ من اللوائح أن تُخطر وتبلغ المنظمة وفي غضون ٢٤ ساعة حول أية حوادث قد تشكل طارئة صحية تثير قلقاً دولياً، كما يتوجب عليها إضافة لاحترام واجب "الإخطار السريع"، ضرورة مشاركة المنظمة المعلومات المتعلقة بالصحة العمومية كافة وفي أسرع وقت ممكن، للتقليل من أي تهديد قد يصيب البشرية. وهنا، يمكن القول إن هذا الأمر، وعدم التزام الصين به وانتشار فيروس كورونا المستجد بسرعة كبيرة في أنحاء المعمورة، أثار مسألة مسؤولية الصين من ناحية القانون الدولي، وطرح العديد من التساؤلات حول هذا الموضوع المهم. لقد حاولنا جاهدين في هذا البحث أن نناقش بعض الجوانب المتصلة بهذا الموضوع الحساس، وطرحنا بهذا الخصوص بعض الخيارات أو السيناريوهات النظرية التي يمكن اللجوء إليها، مثل اللجوء إلى محكمة العدل الدولية، ومجلس الأمن، وتفعيل مسؤولية الصين وفقاً لاتفاقية الأسلحة الجرثومية والبيولوجية، واللجوء إلى القضاء الدولي وتفعيل مبدأ المحاسبة الفردية في حال ثبتت مسؤولية الصين عن تفشي هذا الوباء. كما طرح البعض فكرة اللجوء إلى القضاء الوطني، والمحاكم الداخلية، خاصة في الولايات المتحدة التي بدأت بعض الولايات فيها كولاية ميزوري بالتحضير لدعاوى ضد الصين

بهذا الخصوص، وطرح فكرة تجميد الأصول والممتلكات الصينية، وشطب ديون العالم الثالث المستحقة للصين. كما أن البحث أشار إلى بعض المبادئ الأخرى التي يمكن البناء والتأسيس عليها في هذا المجال كمبدأ العناية الواجبة وعدم الضرر ومخالفة قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان وغيرها. كما أن هناك من نادى أيضاً بتشديد العقوبات على الصين، سواء من جانب الولايات المتحدة، أو الدول الأخرى الفاعلة عقاباً لها على عدم شفافيتها وموضوعتيها في ملف كورونا. كما أن اتجاهاً آخر أقل تشدّداً طالب بفتح تحقيق دولي شفاف حول هذا الموضوع، يتم في إطار منظمة الصحة العالمية، أو الأمم المتحدة للوصول لحقيقة ما حدث فعلاً، وبيان مدى مسؤولية الصين عن تفشي هذا الوباء الخطير.

لقد ناقشنا بالتفصيل كل هذه الخيارات المتاحة، وأوضحنا أهمية كل واحدٍ منها، وإمكانية تنفيذه من الناحية العملية، كما ناقشنا في المقابل التحديات والعقبات القائمة التي تقف وتحول في الحقيقة دون تطبيقها من الناحية الواقعية. فثمة كثير من الإشكاليات القانونية والسياسية التي تقف سداً منيعاً دون الوصول لمحاسبة الصين عن هذه الجائحة بيَّناها في هذه الدراسة.

ختاماً نقول، إن هذه الجائحة أثبتت تقاعس منظمة الصحة العالمية وتقصيرها في إدارة هذا الملف بطريقة جيدة، كما أثبتت أن عدم تعاون الصين وتأخرها في إبلاغ المنظمة وتقاعسها في مشاركة المعلومات مع الدول والمنظمة قاد إلى هذه الكارثة أو الجائحة التي كلفت الإنسانية والبشرية الكثير. كما أن عدم التعاون فيما بين الدول عموماً، والاستهانة باتخاذ الاحتياطات والتدابير الصحية، وعدم الامتثال سواء من جانب بعض الدول أو الأشخاص كان ثمنه باهضاً إنسانياً وصحياً واقتصادياً. كما أماطت الجائحة الحالية اللثام عن الوجه القبيح للحضارة والثقافة الغربية التي تخلت فيها عن قيمها الإنسانية والأخلاقية، فهناك من طالب بوقف تصدير المعدات الطبية، والكمامات والأقنعة، لا بل وصل لدرجة أن يهدد باستخدام القوة للحصول على هذه المعدات، وظهر مصطلح حرب الكمامات بين الدول الغربية والصين. كما أن من المهم، وبعد الانتهاء من هذه الجائحة – وهو أمر غير متوقع في المدى القريب وفقاً لمنظمة الصحة العالمية – إعادة النظر في هيكلية المنظمة ودستورها ولوائحها الصحية لتواكب التطورات الحديثة التي فرضتها هذه الجائحة.

فاللوائح الصحية الدولية السابقة والحالية هي نتاج الخبرة والمداولة والحلول الوسط. ومع ذلك، لا يزال مستقبل هذه الأداة القانونية الحديثة غير مؤكد في ظل هذه الظروف، حيث تحاول الحكم في ظل عالم ووقت يشكك فيه الكثيرون بفعالية منظمة

الصحة العالمية. وإذا دعا المجتمع الدولي مستقبلاً إلى إجراء مراجعات لاحقة للوائح الصحية الدولية، فستكون هناك حاجة إلى إرادة سياسية كبيرة لتحقيق إصلاحات شاملة وفاعلة. وعلى الرغم من أن تحقيق مثل هذا الأمر غير مؤكد، لكن الشيء الوحيد المؤكد، والذي أثبتته هذه الجائحة أن هذه اللوائح والمعايير التي تضمنتها – كما هي عليها الآن – لن تكفي في مواجهة جائحة أخرى.

كما أن من المهم كذلك، أن تضع الدول خلافتها جانباً في هذا الوقت العصيب، وتعمل معاً، وبروح الفريق الواحد للحد من هذا الوباء والقضاء عليه، ودعم شركات الأدوية، وتشجيع البحوث العلمية التي تقوم بها – كما قلنا – للمساعدة في الوصول لهذه اللقاحات، وتوفيرها لجميع البشر دون تمييز أو تفرقة، فهذا حق أساسي ينبغي أن يتوفر للجميع، وليس كما تحاول بعض الدول قصره على أفرادها أو مواطنيها. إضافة لذلك، يتوجب على الدول الاهتمام بصورة أكبر بموضوع الصحة والرعاية الصحية والتثقيف والتوعية الصحية، وضرورة توفير الموارد والإمكانيات المالية لدعم هذا القطاع الأساسي والمهم في أية دولة، فقد كشفت هذه الجائحة عورة الأنظمة الصحية للأسف الشديد، كما أظهرت نقص الإمكانات الصحية، وضعفها في العديد من دول العالم، بما فيها الدول المتقدمة، كالولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا وإسبانيا وغيرها من الدول. كما بيَّنت هذه الجائحة أن على الدول أن تعيد ترتيب أولويتها في مجال الإنفاق، وتخصيص الموارد، فبدلاً من مليارات، لا بل تريليونات الدولارات التي تنفق على إنتاج الأسلحة وإشعال الحروب، وافتعالها لخلق أسواق لبيع تلك الأسلحة، فإن العالم بات بحاجة أكثر من أي وقتٍ مضى لتخصيص هذه الموارد والمخصصات المالية الضخمة للصحة والتعليم والبحوث العلمية التي تفيد الإنسانية أو البشرية جمعاء. فصحة جميع الشعوب – كما تقول ديباجة منظمة الصحة العالمية – أمر أساسي لبلوغ السلم والأمن، وهي تعتمد في هذا الإطار على التعاون الأكمل بين الأفراد والدول، وإن ما تحققه الدول من تحسن في مجال الصحة وحمايتها، هو أمر له أهميته للجميع، وإن التفاوت بين الدول في مجال تحسين الصحة ومكافحة الأمراض، خاصة الأمراض السارية خطر على الجميع دون استثناء. وإن الحكومات مسؤولة في نهاية المطاف عن صحة شعوبها، وإن عليها أن تقوم بما يلزم في هذا الخصوص من تدابير صحية واجتماعية؛ كون أن التمتع بأعلى مستوى من الصحة هو أحد الحقوق الأساسية لكل إنسان، وإن التمتع بهذا الحق ينبغي أن يتم دون أي تمييز.

Corona Pandemicand the Extent of China's International Responsibility For It: legal Reading From An International law Perspective

Dr. Mekhled Tarawneh

This research, deals with the subject of the Corona pandemic from the perspective of international law, and the legal problems associated with this virus, where we discussed with all objectivity a number of questions raised about this pandemic that have shaken the pillars of the international community, especially those related to the role of the World Health Organization (WHO), the effectiveness of its legal system, and the specific mechanisms in its regulations in the face of diseases and epidemics. The research also discussed the limits of China's responsibility for the spread of this epidemic in terms of international law, the options or scenarios that can be used to determine this responsibility, and the challenges and obstacles that exist in this regard.

The spread of what has come to be known as the emerging coronavirus / Covid-19 virus, has caused a powerful and very impressive blow worldwide. The severity of the spread of this epidemic, which first appeared in China, in late December of the previous year, and peaked in February and March of the current year, and then continued, the implications and effects of earthquake and tremendous in all aspects of human, economic, social and life for all Individuals and states. The scale of the epidemic, and the speed of transmission that affected nearly 215 countries and territories around the world, prompted the World Health Organization to declare the new Corona virus as a global pandemic; Due to the resulting injuries and deaths.This epidemic has left, and still - according to statistics issued by the World Health Organization and some other bodies such as Johns Hopkins University - more than 30 million people infected, more than 900 thousanddeaths around the world, and the numbers are expected to increase at every moment. It has spread in Italy France, Germany, the Netherlands, Britain, India and Latin America where these countries have recorded records in the number of injuries and deaths, not seen since the end of the Second World War, and these countries, after China's control of the epidemic after nearly two months, are the focus of this great epidemic.

The infection of this virus has also spread to the United States, despite all the huge possibilities it possesses, and it has spread in it quickly and unexpectedly, raising the number of infected people to more than 6 million and four hundred thousand infections, and more than 200 thousanddeaths. This situation has caused the United States of America to go through a crisis that is also the most difficult and harsh, since the Second World War and the events of

September 11, 2001. Despite all the efforts made by countries to face the epidemic, it is difficult to predict what matters will happen in the near future, particularly, since studies and reports issued by the organization confirm the question of the battle with this pandemic for its eradication will be somewhat longer, and states and peoples may have to coexist with it for a long time before it is eradicated.

This research, discussed three issues in a row, respectively, starting with the definition of the Corona Covid-19 virus, clarifying its most important characteristics and symptoms, the beginnings of its spread, and the most prominent repercussions, then secondly, we studied the role of the World Health Organization in facing the Corona pandemic, and showed how it dealt with this pandemic, and highlighted the difficulties and challenges that it faced in this regard, and the criticism of some countries, especially the United States, for the way it dealt with this pandemic, as we discussed thirdly, the extent of China's international responsibility from the legal point of view regarding the allegations holding it responsible for the spread of this virus. And we discussed some of the available options, obstacles and challenges that stand in the way of their practical application and implementation.

Key words: emerging coronavirus, pandemic, international responsibility, World Health Organization, International Health Regulations, WHO Constitution, International Court of Justice.